National Endowment for Democracy

PAY INSTITUTE
For Education & Development

تقرير مراقبه وتقييم اعمال البرلمان كوردستان

الدوره الربيعيه فى السنه الخامسه فى الدوره الرابعه للبرلمان

(٦أذار ٢٠١٨ولغاية ٦تشرين الثاني ٢٠١٨)

التقرير الثاني عشر

تشرين الثاني ٢٠١٨

National Endowment for Democracy

PAY INSTITUTE
For Education & Development

تقرير الرقابة وتقييم
اعمال البرلمان الكوردستاني

الدورة الربيعية في السنة الخامسة
من الدورة البرلمانية الرابعة
(٦ اذار ٢٠١٨ الى ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨)
التقرير الثاني عشر

كادر عمل المشروع

المشرف على المشروع:
د. سرورعبدالرحمن عمر

مدير المشروع:
بابان جعفر حمه

منسق المشروع:
ارام سردار عمر

مدير موقع مرصد بةي:
اريز دارا حفيد

القسم العربي في مرصد بةي:
ميران حسين حسن

محاسب المشروع:
ابراهيم حسن احمد

المشارك في كتابة التقرير
ساكار عزيز رشيد

★- معهد بەي للتربية والتنمية (PAY) هي منظمة غير حكومية في اقليم كردستان وحصلت على الترخيص في (٢٠١٣/١١/٢٨) بشكل رسمي من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية .

★- مشروع الرقابة على برلمان كوردستان: مشروع تم البدء به في بداية الدورة الرابعة للبرلمان، ويتم تنفيذ المشروع في الوقت الحاضر بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

PAY INSTITUTE
For Education & Development

العنوان: السليمانية – شارع سالم – عمارة كوردستان مول

الهاتف: 07701564576 - 07701465733

البريد الالكتروني: payinstitute@gmail.com--sarwary74@yahoo.com -

فيسبوك: facebook.com/pay-institute

موقع الكتروني: www.payied.org

حقوق النشر محفوظة لمعهد پەي للتربية والتنمية - ٢٠١٨

المحتوى

المقدمة ٥
تقييم اوضاع البرلمان خلال الدورة الحالية ٦
اولا: جلسات البرلمان ٦
الملاحظات حول جلسات البرلمان: ٧
ثانيا: عملية التشريع: ١٠
ملاحظات حول عدد من القوانين ١١
القراءة الاولى لمشاريع القوانين: ١٩
المناقشات المفتوحة: ٢٠
ثالثا: الرقابة على الحكومة: ٢٥
رابعا: المصادقة على الموازنة: ٢٥
خامسا: استقالات الاعضاء ٢٥
سادسا: لجان البرلمان ٢٦
تغير الاعضاء في اللجان: ٢٦
اجتماع لجان البرلمان: ٢٧
الملاحظات حول اجتماع اللجان: ٢٧
كتابة التقارير حول مشاريع القوانين: ٢٨
الانتهاكات للنظام الداخلي: ٢٩
الجلسة لختامية للدورة البرلمانية ٣٠
ملخص نشاطات البرلمان خلال الدورة المنعقدة ٣٥
النتائج ٣٦
ملخص نشاطات البرلمان خلال السنوات الخامسة من الدورة الرابعة ٣٨

مرصد پەي للرقابة على برلمان كوردستان

www.payied.org

ان مرصد پەي تمارس نشاطاتها منذ سنتين وهي جزء من مشروع الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان،وان هذا الموقع الالكتروني يقوم بنشر المعلومات حول الدورات البرلمانية السابقة باللغتين الكوردية والعربية، حيث قامت بنشر السيرة الشخصية لاعضاء البرلمان ورئاسات البرلمان والقوانين والقرارات الصادرة من قبل البرلمان واللجان المؤقتة والدائمية في البرلمان للدورات الثلاثة الاولى من البرلمان.

فيما يخص الدورة الرابعة (٢٠١٣– ٢٠١٨) فقد قامت بنشر السيرة الشخصية لاعضاء البرلمان ورئاسة البرلمان والقوانين والقرارات الصادرة من قبل البرلمان واللجان المؤقتة والدائمية وبرنامج عمل الجلسات والنظام الداخلي ومقاطع مصورة لجلسات البرلمان وجميع الاخبار المتعلقة بالبرلمان وغيابات اعضاء البرلمان، وقائمة بارقام هواتف اعضاء البرلمان،بالاضافة الى اقسام اخرى مثل المواضيع المنشورة حول البرلمان في وسائل الاعلام الاخرى ومعلومات عن البرلمان بالانفوكرافيك،ومانشر حول العمل البرلماني ومنشورات البرلمان والاقلام الحرة والتي كتبت حول البرلمان، فضلا عن الاهتمام باخبار اللجان والكتل البرلمانية شريطة ان تكون مرتبطة باصدار القوانين وممارسة الرقابة على المؤسسات العامة.

ويتم نشر في مرصد بةي جميع التقارير مشروع الرقابة البرلمانية وجميع المشاريع الاخرى والتي قامت معهد بةي بتنفيذها،وبعد الانتهاء العمل في القسم العربي في الموقع سيتم مستقبلا العمل على زيادة قسم اللغة الانكليزية للموقع.

ومع بدء الدورة البرلمانية الخامسة فان مشروع الرقابة البرلمانية ستستمر وسيتم اجراء العديد من التغييرات على المشروع.

المقدمة

ان الدورة الرابعة للبرلمان كان مدتها خمس سنوات، وبدات في (٢٠١٣/١١/٦) واختتمت اعمالها في (٢٠١٨/١١/٦)، وان معهد بەي للتنمية والتربية بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED) واستنادا لقانون المنظمات الغير الحكومية رقم (١)لسنة (٢٠١١)، وقانون حق الحصول على المعلومات رقم (١١)لسنة (٢٠١٣)، والقرار رقم (٥)لسنة ٢٠١٣ في برلمان كوردستان حول الميثاق المشترك والتنمية بين المؤسسات العامة ومنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان، مارسنا الرقابة على هذه الدورة وانه قمنا لحد الان بنشر ١٢ تقرير.

ان هدفنا من هذه الرقابة خلق الشفافية في العمل البرلماني و بناء علاقة جيدة بين المواطنين والبرلمان وتثبيت مبدا الرقابة وممارسة الضغط باعتبارها من اهم مهام منظمات المجتمع المدني، من اجل بناء برلمان قادر على التشريع وان يكون رقيب قوي وان يمارس دوره في تثبيت مبادئ الديمقراطية والخروج من الازمات وخلق التوازن بين مكونات المجتمع،ولكن ماحدث في الدورة الرابعة كان عكس هذه المساعي.

فعلى سبيل المثال في الدورة الربيعية كانت هنالك العديد من من مشاريع القوانين المهمة وانه كان يجب المصادقة عليها بهدف تحقيق مصلحة المواطنين وبناء برلمان قوي، ولكنهم قاموا بعكس ذلك فمن بين هذه القوانين قانون الاصلاحات في الرواتب والتقاعد وتفعيل قانون الاتجار بالبشر رقم (٢٨)في سنة(٢٠١٢) في العراق و تمديد العمل بقانون محاربة مكافحة الارهاب بدلا من تعديلها بالشكل الذي يتلائم مع مبادئ الديمقراطية.

حيث ان تمديد قانون الاتجار بالبشر وقانون مكافحة الارهاب لاقت عدم رضا بين العديد من الفئات والمراكز والصحفيين، اما بالنسبة للمصادقة على النظام الداخلي للبرلمان فانه هنالك ملاحظات كثيرة حولها.

بالنتيجة من اجل تقوية العلاقة بين المواطنين والبرلمان فمن الضروري المصادقة على القوانين الجيدة والرقابة الدقيقة على مؤسسات السلطة التنفيذية والابقاء على التوازن بين سلطات الاقليم..

معهد بەي للتربية والتنمية
تشرين الثاني ٢٠١٨

تقييم الاوضاع في البرلمان
الدورة الربيعية في السنة الخامسة من الدورة البرلمانية الرابعة
(٦ اذار -٢٠١٨ ولغاية ٦ تشرين الثاني - ٢٠١٨)

اولا :جلسات البرلمان :

ع	يوم الدعوة	يوم عقد الجلسة	عدد الجلسات	عدد فقرات العمل	الفقرات المنفذة	الفقرات المؤجلة
١	٢٠١٨/٠٥/٠٥	٢٠١٨/٠٥/٠٧	جلسة افتتاح الدورة الربيعية	٣	٣	٠
٢	٢٠١٨/٠٥/١٩	٢٠١٨/٠٥/٢١	١	لم يتم نشر برنامج العمل	تم تاجيل الجلسة	٠
٣	٢٠١٨/٠٦/١٠	٢٠١٨/٠٦/١٢	١	١	تم تاجيل الجلسة	٠
٤	٢٠١٨/٠٦/٢٤	٢٠١٨/٠٦/٢٦	١	٩	٦	٣
٥	٢٠١٨/٠٦/٢٨	٢٠١٨/٠٧/٠١	٢	٥	١	٤
٦	٢٠١٨/٠٧/٠١	٢٠١٨/٠٧/٠٢	٣	٤	٣	١
٧	٢٠١٨/٠٧/٠٥	٢٠١٨/٠٧/٠٩	٤	٤	٣	١
٨	٢٠١٨/٠٧/٠٩	٢٠١٨/٠٧/١٠	٥	٣	٣	
٩	٢٠١٨/٠٧/١٠	٢٠١٨/٠٧/١١	٦	٤	٣	١
١٠	٢٠١٨/٠٧/١٢	٢٠١٨/٠٧/١٥	٧	٤	٤	
١١	٢٠١٨/٠٧/١٦	٢٠١٨/٠٧/١٧	٨	١	١	
١٢	٢٠١٨/١٠/٢٩	٢٠١٨/١٠/٣١	الجلسة الختامية للدورة المنعقدة	٢	٢	٠
المجموع			**١٠**	**٣٩**	**٢٩**	**١٠**

حضور اعضاء البرلمان والملاحظات حول جلسات البرلمان

١- ان الجلسة رقم (١) للبرلمان والتي كان من المقرر عقدها في يوم (٢٠١٨/٥/٢١)،وفقا للبيان الرسمي الصادر من رئاسة البرلمان والتي تم نشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان، تم تاجيلها بسبب عدم جاهزية التقرير المشترك بين اللجنة القانونية والمالية لمشروع قانون الاصلاحات ،والتي قامت هيئة الرئاسة البرلمان (نائب رئيس البرلمان والسكرتير)وبسبب ضغوط المواطنين حول عدد من المواد خلال مؤتمر صحفي عقد في يوم (٢٠١٨/٣/٤) باعادة مشروع قانون الرواتب الى البرلمان، وقرروا اعادة النظر في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة،وفي المادة رقم (٣) و الفقرة الثانية من المادة (٨) والنقطة (٢) من الفقرة (الاولى) من المادة (١١) في القانون رقم (٤) لسنة (٢٠١٨)، ومن ثم طالب نائب رئيس البرلمان في بيان صادر في (٢٠١٨/٣/١٣) كل من اللجان القانونية والمالية اعادة النظر بالفقرات والمواد في القرار (١) لسنة (٢٠١٨) الصادرة، فاذا كان التاخير من اجل كتابة التقرير المشترك من قبل اللجنتين فانه لو احتسبنا يوم (٢٠١٨/٣/١٣) ولغاية (٢٠١٨/٥/٢١) فاننا سيتبين لنا بانها امتدت لمدة شهرين وسبعة ايام ولكن اللجان خلال هذه الفترة لم تقم باعداد التقرير.

ان ملاحظتنا ان ذلك لايتعلق بالتقاعس في عمل اللجان في اداء عملها ولكن هنالك نية من قبل البرلمان لتعطيل هذا المشروع.

نص البيان الصدار من رئاسة البرلمان

بسبب عدم الانتهاء من التقرير المشترك لجنة الشؤون القانونية والمالية والاقتصادية والاستثمار حول قانون رقم(٤)لسنة ٢٠١٨ (قانون الاصلاحات في التقاعد والرواتب والمخصصات و المنح والامتيازات الاخرى في اقليم كوردستان العراق) قررت هيئة رئاسة البرلمان تاجيل الجلسة رقم ١ الاعتيادية في الدورة الربيعية والتي كان من المقرر عقدها في ٢١/٥/٢٠١٨

هيئة رئاسة برلمان كوردستان العراق

٢- بعد تاجيل الجلسة رقم (١) للبرلمان، تم تاجيل جلسة البرلمان مرة اخرى والتي كان من المقرر عقدها في (٢٠١٨/٦/١٢)وان نائب رئيس البرلمان اعلن في بيان انه بسبب ان قانون الاصلاحات ذات طابع مالي، يجب على الفريق المختص من قبل الحكومة وخصوصا وزير المالية والاقتصاد ان يكون حاضرا في الجلسات ولكن المذكور اعلن عن عدم تمكنه من حضور الجلسة،ولذلك فقد تم تاجيل الجلسة الى موعد اخر،وان ذلك كان اخر مسعى من قبل الحكومة ورئاسة البرلمان لتعطيل النهائي لمشروع قانون الاصلاحات.

وهنا يظهر لنا ان البرلمان ليس بمفرده الطرف المقصر كونه قام باجراء التحضيرات،ولكن الحكومة ايضا كانت معرقلة للمصادقة كونها كانت تسعى الى المصادقة على قانون يتم حجب فيها مخصصات الموظفين وان لايتم مساواة رواتب المتقاعدين المدنيين مع اقرانهم في باقي انحاء العراق.

ومن ثم في تنفيذ برنامج عمل جلسة رقم (١)يوم (٢٠١٨/٦/٢٦)، قال نائب رئيس برلمان حول المصادقة على قانون الاصلاحات في التقاعد والرواتب والامتيازات :-

"بعد اعادة هذا القانون الى برلمان كوردستان فان برلمان كوردستان قد بذل مساعي كثيرة من اجل المصادقة هذا المشروع ولذلك فانه اشرف على الاجتماع المشترك للجان المالية والقانونية في البرلمان بهدف اعداد التقرير المشترك حول المواد والفقرات والتي حولها العديد من الملاحظات

واشار نائب رئيس البرلمان انه نتيجة لاعادة صياغة وتنظيم محتوى المواد الفقرات من قبل حكومة الاقليم تم طرح العديد من المقترحات والملاحظات من الناحية الفنية والتكنيكية ومن ناحية المسؤولية المالية من اجل اغناء المشروع والحصول على الراي النهائي للحكومة، وخاصة فيما يخص المسؤولية المالية ولذلك من المهم عقد اجتماع بين اللجنة المالية والقانونية مع الحكومة،ومن ثم اعادة وضعها في برنامج عمل الجلسات للمصادقة عليها وتمريرها.

واكد على ان سبب تاخر مناقشة المشروع هو لاسباب فنية وتكنيكية والحصول على راي الحكومة بسبب انها تحمل ذات طابع اقتصادي وليس لاسباب اخرى.

١- الجلسة رقم (١) في (٢٠١٨/٦/٢٦) عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان كان بالشكل التالي:

عدد الحاضرين	٧٤
عدد الغائبين	١١
عدد المجازين	٢٧

١- الجلسة رقم (٢) في (٢٠١٨/٧/١) عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان كان بالشكل التالي:

عدد الحاضرين	٧٨
عدد الغائبين	٧
عدد المجازين	٢٥

١- الجلسة رقم (٣) في (٢٠١٨/٧/٢) عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان كان بالشكل التالي:

عدد الحاضرين	٨٤
عدد الغائبين	٨
عدد المجازين	١٨

في هذه الجلسة تضمن برنامج عمل الجلسة اربعة فقرات، ثلاثة منها كانت ضمن فقرات عمل الجلسة السابقة،وقد تم زيادة فقرة الى فقرات عمل الجلسة وهي مشروع قانون الاستقبال بموجب البروتوكول ولم تكون ضمن برنامج عمل الجلسة وان ذلك يعد انتهاك للنظام الداخلي للبرلمان.

٢- الجلسة رقم (٤) في (٢٠١٨/٧/٩) عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان بالشكل التالي:

عدد الحاضرين	٨٧ عضوا في الجلسة الصباحية ٧٩ عضوا في الجلسة المسائية
عدد الغائبين	٤
عدد المجازين	١٩عضوا في الجلسة الصباحية ٨ اعضاء في الجلسة المسائية

١- الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٨/٧/٩) عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان بالشكل التالي:

عدد الحاضرين	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد الغائبين	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد المجازين	١٨

مسبقا قامت رئاسة البرلمان بزيادة فقرتين للجلسة ومنحتها صفة الاستعجال وكانت القراءة الاولى لقانون تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم، في الوقت الذي كانت هنالك قوانين اكثر اهمية وكان يفترض ان يتم منحها صفة الاستعجال والعمل عليها وليس هذا القانون والذي لم يعد له اي اهمية في الحياة السياسية والاقتصادية في الاقليم.

٢- الجلسة رقم (٦) في (٢٠١٨/٧/١١) كان عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان بالشكل التالي:

عدد الحضور	٧٢ عضوا صباحا ٦٦ عضوا مساءا
عدد الغياب	١٢
عدد المجازين	٢٦ عضو صباحا ٦ اعضاء مساءا

١- الجلسة رقم (٧) في (٢٠١٨/٧/١٥) كان عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان بالشكل التالي:

عدد الحضور	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد الغياب	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد المجازين	١٢

٢- الجلسة رقم (٨) في (٢٠١٨/٧/١٧) كان عدد الحاضرين من اعضاء البرلمان بالشكل التالي:

عدد الحضور	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد الغائبين	لم يتم الحصول على المعلومات
عدد المجازين	١٢

خلال هذه الجلسة انتقدت العضوة ريواس فائق برنامج عمل الجلسة بسبب قراءة النقطة الخامسة في الفقرة الاولى قراءة اولى للمرة الثانية حيث انه وفقا لوجهة نظرها تم اجراء قراءة اولى لها في وقت سابق،وانهم بانتظار حكومة الاقليم كي ترد عليهم ولكن تم اعادة تقديمها من قبل عدد اخرين من اعضاء البرلمان ولذلك طالبت بحذفها وان نائب رئيس البرلمان قام بحذفها، والتي تضمنت قراءة الاولى لتفعيل قانون (استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦)، ووفقا لمتابعة من قبل بةي فان مشروع القانون المقدم وكان من المفترض ان يتم اجراء القراءة الاولى له لانه لم يكن نفس القانون التي تحدثت عن العضوة ريواس فائق، ولكنها كان قانون اخر وفي الاساس كان قانون فدرالي تم تقديمه ليتم تفعيله.

ثانيا: عملية التشريع:

اصدار القوانين

خلال هذه الدورة تم اصدار (٨) قوانين وقرار واحد، والمصادقة على النظام الداخلي للبرلمان وكانت بالشكل التالي:

تفعيل قانونين اثنين وتمديد العمل بقانون واحد وتعديل ثلاثة قوانين والمصادقة على قانون واحد جديد والمصادقة على قرار واحد بالاضافة الى المصادقة على النظام الداخلي:-

نص القوانين

١-القانون رقم (٥) في سنة (٢٠١٨) تفعيل قانون التعديل العشرين لقانون الملاكات رقم (٢٥) لسنة (١٩٦٠).[١]

٢- القانون رقم (٦) في سنة (٢٠١٨) تفعيل قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة (٢٠١٢) في العراق.[٢]

٣- القانون رقم (٧)في سنة (٢٠١٨) تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (٣)في سنة (٢٠٠٦). [٣]

٤- القانون رقم (8)في سنة (٢٠١٨) تعديل الثالث لقانون المحاماة رقم (١٧) لسنة (١٩٩٩)المعدلة في اقليم كوردستان.[٤]

٥- القانون رقم (9)في سنة (٢٠١٨) التعديل الرابع لقانون صندوق تقاعد المحامين رقم (١٨)في سنة (١٩٩٩) المعدلة في اقليم كوردستان. [٥]

٦- القانون رقم (10)في سنة (٢٠١٨) قانون تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم. [٦]

٨- القانون رقم (11)في سنة (٢٠١٨) التعديل الثالث لقانون قانون ايجار العقارات رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٩ المعدلة في اقليم كوردستان. [٧]

٩-المصادقة على النظام الداخلي الجديد لبرلمان اقليم كوردستان. [٨]

واصدار قرار واحد:

١- القرار رقم (١٧)في سنة (٢٠١٨) الاستقبال بموجب البروتوكول لاعضاء برلمان كوردستان ومجلس الوزراء ومايعادلهم وظيفيا في المطارات والنقاط الحدودية. [١]

---

(١)-ان هذا القانون تم تفعيله في يوم (٢٠١٨/٠٦/٢٦)

(٢)-ان هذا القانون تم تفعيله في يوم (٢٠١٨/٠٦/٢٦)

(٣)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١).

(٤)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/٢)

(٥)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/٢)

(٦)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١١)

(٧)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١٥)

(٨)-ان هذا النظام تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١٧)

الملاحظات حول بعض القوانين :

مع ان برلمان كوردستان كان بامكانه المصادقة على عدد من القوانين المهمة والتي كان بامكانه عن طريق المصادقة على هذه القوانين خدمة المواطنين والعملية الديمقراطية ولكنه لم يقم بذلك ولكنه قام بالمصادقة وتعديل وتمديد العمل بعدد من القوانين التي لم تكن في خدمة الصالح العام،وهنا سنسلط الضوء على هذه القوانين

*القانون رقم (٦)في سنة (٢٠١٨) تفعيل قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة (٢٠١٢) في العراق.[٢]

ان هذا القانون تم المصادقة عليه في العراق عام (٢٠١٢) وتم تفعيل هذا القانون في هذه الدورة،وقد ورد في اسباب اصداره (من اجل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر ومحاربة اثاره الخطيرة ومعاقبة المتهمين وحماية كرامة الافراد وتطبيق هذا القانون في الاقليم)

في المادة (٨) من القانون تم الاشارة الى عقوبة الاعدام وتم المصادقة عليه كما كان في القانون، والتي تعد انتهاك اهم الاسس الرئيسية لحقوق الانسان بالاضافة الى ان هذا القانون تنطبق على الجماعات التي تقوم بتهريب البشر الى خارج الاقليم باعتبارها جماعات الاتجار بالبشر،ولم يتطرق بشكل تفصيلي ودقيق الى مواضيع الاتجار بالاعضاء البشرية والعمل القسري والاتجار بالاجساد،وانه تم المصادقة على القانون بشكل كامل كماهو دون مراعاة خصوصية والاوضاع في الاقليم.

وانه بدلا من العمل على ايقاف العمل بعقوبة الاعدام في القانون وفي قرارات المحاكم وعدم تطبيقه على المحكومين تم اعادة هذه العقوبة الى احد القوانين الاخرى في اقليم كردستان ودون ان يصوت اي من اعضاء البرلمان برفض عقوبة الاعدام، في الوقت الذي معظم اعضاء البرلمان بدعون احترام مبادئ حقوق الانسان.[٣]

- القانون رقم (٧)في سنة (٢٠١٨) تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (٣)في سنة (٢٠٠٦). [٤]

في اسباب اصدار هذا القانون تم الاشارة الى انه من اجل مكافحة الجرائم الارهاب وحماية ممتلكات وارواح المواطنين في الاقليم وتامين الاستقرار والسعادة تم اصدار هذا القانون.

وان هذا القانون تم المصادقة على تمديده من قبل اعضاء كتل الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني وحركة التغيير والاتحاد الاسلامي وقد عارضت تمديده كل من الجماعة الاسلامية والحركة الاسلامية

وقالت نجيبة لطيف العضوة في برلمان كوردستان عن كتلة الجماعة الاسلامية الكوردستانية بانهم يدعمون وجود قانون بهذا النوع في اقليم كوردستان لمكافحة الارهاب،ولكن القانون الحالي سيء جدا وانها تتضمن العديد من الفقرات والمواد التي تتعارض مع حقوق الانسان، ولذلك انهم ككتلة الجماعة الاسلامية مع ان يتم تعديل القانون ولكن القانون تم تمديده باغلبية اصوات اعضاء البرلمان شريطة ان يتم تعديله خلال ستة اشهر واشارت الى ان ممثل منظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في الاقليم زار برلمان اقليم كوردستان، وقام بتقديم رسالة حول مشروع قانون مكافحة الارهاب الى لجنة حقوق الانسان واللجنة القانونية ونائب رئيس البرلمان،وطالب بعدم تمديد هذا القانون اطلاقا وعدم

---

(١)–ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٧/١١)

(٢)–ان هذا القانون تم تفعيله في يوم (٢٠١٨/٠٦/٢٦).

(3)–http://payied.org/?p=11597

(٤)–ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١).

العمل به،كون ان هذا القانون يعد انتهاك صارخ لحقوق الانسان وانه استنادا لهذه القانون يحق اصدار الاحكام على المواطنين دون ان تتم محاكمتهم.

ان وجود قانون مكافحة الارهاب في اي بلد يعد من الامور الضرورية لمنع الارهاب وحماية سلامة المواطنين ولكن يجب ان لايتحول ها القانون احد اسباب الاعتداء على حرية المواطنين وكرامتهم والمبادئ الاساسية للديمقراطية

وقد تم توجيه العديد من الانتقادات وملاحظات من قبل الصحفين والمثقفين لهذا القانون وانهم يعدون المادة الاولى من القانون الاخطر في القانون كونه يعرف الارهاب بتعريف مطاطي وانها تضم العديد من المصطلحات المرتبة والتي تفتح المجال امام المشتكي والقاضي في اتهام اي شخص او جماعة او طرف او جمعية او مؤسسة بالقيام بنشاطات ارهابية وبالنتيجة بموجب المواد الثانية والثالثة والرابعة من القانون تم تحديد عقوبات المتهمين مابين الاعدام والى المؤبد ولغاية ١٥ سنة.

ولهذا فان جميع المصطلحات المطاطية والتي تم الاشارة اليها في المادة الاولى من القانون تم اعتبارها جرائم ارهاب من بينها قيام اي منظمة او جماعة بالتنسيق مع ممثلية دولة مجاورة او قنصلية او سفارة للدول الاجنبية في الاقليم والعراق، فعلى سبيل المثال اذا رغبت احدى المنظمات المجتمع المدني في تنفيذ مشروع بالتعاون مع سفارة دولة اجنبية في العراق وان تكون مختصة بانتهاكات حقوق الانسان في الاقليم او انتهاك حقوق السجناء في اقليم كوردستان او المخاطر التي تهدد الديمقراطية وحق التعبير في اقليم كوردستان... الخ فانه بموجب المصطلحات المطاطية المذكورة في المادة الاولى من القانون والعقوبات المشاره اليه في المادة الثانية من القانون فان الشخص البارز في المنظمة يتم حكم بالاعدام عليه .[١]

*القانون رقم (9)في سنة (٢٠١٨) التعديل الرابع لقانون صندوق تقاعد المحامين في اقليم كوردستان رقم (١٨)في سنة (١٩٩٩).[٢]

ان من اسباب اصدار هذا القانون انه من اجل حماية حقوق وتامين الحياة الكريمة للمحامين واسرهم مع مراعاة التطورات والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية تم اصدار هذا القانون

وحول ذلك اشار دانا دارا المستشار القانوني لبرلمان كوردستان الى ملاحظات قصيرة حولها انه تم تعديل عدد من المواد المهمة في القانون من بينها، ان مهنة المحاماة مهنة غير تجارية ولاتخضع لانظمة الضرائب وقد تم ازالة هذا النص من القانون بعد تصويت اغلبية اعضاء البرلمان عليه، وان المحامين بموجبه يجب عليهم الاستمرار في دفع الرسوم للنقابة والضرائب للحكومة،وانه مع الاسف انهم كانوا ينتظرون ان يتم دعم هذه الشريحة وليس العكس.

*–قانون تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم. [٣]

ان من اسباب اصدار هذا القانون انه من اجل فتح المجال امام التوافق والتفاهم حول نظام الحكم في اقليم كوردستان تم اصدار هذا القانون، ان هذا القانون قد تعرض لانتقادات واسعة من قبل عدد من الاطراف السياسية والشخصيات

(1)-http://payied.org/?p=11837

(٢)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/٢)
(٣)-ان هذا القانون تم المصادقة علية في يوم (٢٠١٨/٠٧/١١).

الاكاديمية والصحفيين وانهم يعتقدون بان قيام احزاب المعارضة بحماية ركائز السلطة هو امر كارثي وانهم يعتبرون ان ذلك كان امر معيب جدا من الناحية السياسية، ان يكون هنالك اختلاف في الخطاب السياسي لاحزاب المعارضة وتمرير القوانين الخطيرة للسلطة.

كما ظهر في قانون رئاسة الاقليم حيث قامت احزاب المعارضة بتقنين الاخطاء السياسية لاحزاب السلطة وان ذلك ستعمل على تدمير اسس الاساسية والديمقراطية في المجتمع. [1]

*- المصادقة على النظام الداخلي الجديد للبرلمان

ان عدد من الخبراء في مجال القانون يشيرون الى ان النظام الداخلي للبرلمان يمتلك القوة القانونية الخاصة به،وان البعض يشير الى ان النظام هو اصغر من الدستور واكبر من القوانين الاعتيادية وان البعض يضعونه في نفس مستوى القوانين.

وان النظام الداخلي هو عدد من القوانين تنظم كيفية تنظيم واتخاذ القرارات في داخل مؤسسة وان من اهم اعمال النظام الداخلي تحديد الاجراءات للممارسة المهام الرئيسية للبرلمان وتنظيم الادوار بين احزاب الاكثرية والمعارضة،وحماية التوازن بين الطرفين وحماية حقوق الاقليات في البرلمان وكيفية التعامل مع اي موضوع برلماني.

ان كتابة النظام الداخلي جديد للبرلمان هو امر مهم بسبب ان النظام السابق لم يعالج العديد من القضايا في العمل البرلماني، وعلى الرغم من وجود العديد من النقاط المهمة في النظام الداخلي الجديد ولكنها تضمنت العديد من المواد التي اصبح موضع انتقاد المختصين في مجال القوانين والمختصين حيث انها تضم العديد من المواد التي ستؤثر سلبا على مكانة البرلمان ومهامه الرئيسية.

ونحن في البدء سنقوم بوضع كلام الرئيس المؤقت لجنة مراجعة النظام الداخلي ومن ثم سنقوم من خلال جدول سنقوم بمقارنة النظام الداخلي المصادق عليه والمشروع المقترح استنادا الى انتقادات المختصين وسنعرض النقاط التي اذا تم المصادقة عليها فكانت افضل من التي تم المصادقة عليها في الوقت الحاضر، ونامل من ان يتمكن البرلمان من تعديل نقاط الضعف بالشكل التي تتلائم مع وجود برلمان قوي.

في يوم (٢٠١٤/٠٦/١٦) ووفقا للقرار رقم (١٠) تم تشكيل لجنة مراجعة النظام الداخلي للبرلمان وضمت كل من الاعضاء:

١ـ امينة زكري سعيد

٢ـ فمان فيصل سليم

٣ـ فرست صؤفي علي

٤ـ بهار محمود فتاح

٥ـ قارمان قادر فتاح

(1)-http://payied.org/?p=13950

٦ـ ريواس فائق حسين

٧ـ گەشه دارا حفيد

٨ـ ابوبكر عمر عبدالله

٩ـ سوران عمر سعيد

١٠ـ مني نيب نادر

١١ـ وحيدة ياقو هرمز

١٢ـ عمر مصطفى باوةمراد

١٣ـ عبدالرحمن فارس عبدالرحمن

ان النظام يضم (١٢٦) مادة وتمت المصادقة عليها في الجلسة رقم (٨) في يوم (٢٠١٨/٧/١٧).

وقال فرست صوفي عضو اللجنة المؤقتة لمراجعة النظام الداخلي للبرلمان بانه من اجل اعداد هذا التقرير عملنا لمدة سنة ونصف وتم الاستفادة من الانظمة الداخلية لـ٢٢ دولة، وقمنا بزيارة ميدانية للبرلمان السويدي وعملنا معهم لمدة اسبوع وبالاضافة الاستفادة من خبرة الدورات السابقة لبرلمان الاقليم.

وان هذا النظام تم احداث التغييرات فيه بنسبة ٨٥٪ وانه نظام جديد للعمل البرلمان من حيث ادارة الجلسات ومشاركة الاعضاء في المناقشات وعمل اللجان واجتماعاتهم،ورقابة البرلمان على السلطة التنفيذية وعملية وضع القوانين والتي تم تغييرها بالكامل، وانهم يعتبرون النظام الجديد خطوة كبيرة في تفعيل الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان، وانه تم احداث تغييرات في محتوى وشكل الاستجواب،وانه في حالة عدم حضور الوزير للبرلمان بموجب التعليمات بالامكان استجوابه بدون حضوره وان يتم سحب الثقة منه.

وحول الموازنة قال بان البرلمان لايحق له زيادة الموازنة،ولكن يحق له ان يقوم بالمناقلة بين الابواب بسبب ان زيادة الموازنة ليست من مهام البرلمان، وان البرلمان سيعمل في كافة ايام الاسبوع فعلى سبيل المثال سيكون يوم الاحد يوم اجتماع المواطنين مع اعضاء البرلمان ويوم الاثنين اجتماع اللجان والثلاثاء والاربعاء عقد الجلسات الاعتيادية للبرلمان ويوم الخميس اجتماع البرلمان مع المسؤولين في الحكومة.

وحول مشاركة اعضاء البرلمان في الكلام قال يجب على اعضاء البرلمان ان يعرفوا كيف يتكلمون اذا تجاوزت الدقيقتين سيتم اغلاق المايكروفون الخاص بهم،وانه تم منع اعضاء البرلمان من ممارسة المزايدات السياسية، وان هذا النظام الداخلي يعد انجاز كبير للدورة الرابعة كون ان تطبيقه سيؤدي الى عدم اهدار الوقت وان الدورة القادمة ستكون دورة فعالة جدة في ظل هذا النظام.

بالمقابل فان المختصين ينتقدون هذا النظام للاسباب التالية:-

١- انه تم تقديم مهمة الرقابة على التشريع ولكن ان من اهم مهام البرلمان هو التشريع والرقابة تعد المهمة الثانية ومن ثم المصادقة على الموازنة.

٢- في جزء الخاص بالتشريع في المادة ٧٨ تم الاشارة الى انه بالاضافة الى اعضاء البرلمان والحكومة تم السماح للسلطة التشريعية باقتراح مشاريع القوانين والقرارات في المواضيع المرتبطة بهم والتي كانت من مهام رئاسة البرلمان في النظام الداخلي الاسبق،وانه تم الاشارة الى انه يحق للمؤسسات الرسمية والتي تعمل بموجب القوانين ان تقوم باقتراح

القوانين، وان هذا المصلح هو مصطلح غريب فاذا كان هذه المؤسسات مرتبطة بالحكومة فكيف يحق لهم ارسال مشاريع القوانين للبرلمان في الوقت الذي يمكنهم القيام بذلك عن طريق مرجعهم.

٣- هنالك تضارب بينه وبين القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ والتي تشير الى وجود نائب واحد للبرلمان وسكرتير للبرلمان وليس نائبان.

٤- ان تتعارض مع القانون رقم ١٢ لسنة١٩٩٩ والتي تجبر اعضاء البرلمان على التقاعد بعد انتهاء الدورة البرلمانية.

٥- انه تم منح دور كبير للجنة القانونية والتي تحولت الى برلمان مصغر.

٦- لم يتم الاشارة الى تكليف الحكومة في النظام الداخلي.

٧- انه تم الاشاره فيها الى ان عضو البرلمان لايحق له الانشقاق عن كتلته، وانه في حالة قيامه بذلك فان الكتلة يحق لها ان تضع شخصا اخر محله، وان ذلك هو في مصلحة الاحزاب وتتعارض مع نظام الدائرة الشبه المفتوحة بسبب ان ذلك بالامكان تطبيقه في نظام الدائرة المغلقة، ولكن لاتتلائم مع نظام الدائرة الشبة المفتوحة بسبب ان المواطنين يصوتون لصالح اعضاء البرلمان ايضا بالاضافة الى تصويتهم لصالح الكتل ولذلك فانه من الخطا حرمان عضو البرلمان من هذه الحرية.

في هذا الجدول نقوم بمقارنة النظام الداخلي المصادق عليه ومشروع قانون النظام والنظام السابق والاشارة الى النقاط الجيدة والتي كان يفترض وجودها في هذا النظام الجديد:

النظام المصادق عليه	مشروع النظام	النظام السابق	الملاحظات
وفقا للمادة (٩): اولا: ان جلسات البرلمان يجب ان تكون علنية.	وفقا للمادة (٩): راي الاول: ان جلسات البرلمان يجب ان تكون علنية وبالامكان بثها بشكل مباشر. راى الثاني: ان جلسات البرلمان يجب ان تكون علنية.	المادة ٩: ان جلسات البرلمان تكون علنية وبالامكان ان تكون سرية بناءا على طلب رئيس البرلمان او ربع اعضاء البرلمان وبعد موافقة البرلمان.	كان من المهم ان تكون جلسات البرلمان علنية وان يتم بثها بشكل مباشر.
المادة (٢٩) ان لجان البرلمان ستصبح (١٥) لجنة.	المادة (٢٩) ان لجان البرلمان ستصبح (١٦) لجنة مع وجود اراء مختلفة	المادة (٣٨) ان اللجان الدائمية عددها (٢٢) لجنة	اي لجنة لها اختصاص معين فان حلها له اثر سلبي.
القسم السابع : الرقابة، المادة (٦٠) النقطة (٣) ان الجهة التي يتم توجيه السؤال اليها يجب ان ترد خلال (٧) ايام وفي جميع الحالات يجب ان لاتتجاوز (٢١) يوما .	القسم السابع: الرقابة، المادة (٦٨) النقطة (٣) ان الجهة التي تم توجيه السؤال اليها يجب ان ترد خلال (٧) ايام وفي جميع الحالات يجب ان لاتتجاوز (٢١) يوما.	المادة ٦٥: ان رئيس البرلمان او اعضاء مجلس الوزراء لهم الحق الرد المباشر على الاسئلة المكتوبة بعد قرائتها او خلال خمسة عشرة يوما ابتداءا من يوم تقديم السؤال.	ان تحديد (٢١) يوم للرد على الاسئلة المطروحة ان المدة المحددة في النظام السابق والذي كان ١٥ يوما افضل.
المادة ٧٨ ان عملية التشريع، تتضمن مناقشة والمصادقة على: اولا:مشاريع القوانين او مشاريع القرارات والتي تم احالتها من قبل السلطة التنفيذية. ثانيا:اقتراح القوانين او القرارات من قبل عدد من الاعضاء لايقل عددهم عن عشرة اعضاء. ثالثا: مشاريع القوانين والقرارات والتي يتم تقديمها من قبل السلطة القضائية حول المواضيع المرتبطة بها . رابعا:مشاريع القوانين والقرارات المقدمة من قبل المؤسسات الرسمية والتي تعمل وفقا للقوانين .	تم المصادقة على نفس المادة.	في المادة ٧١ في (١) تم الاشارة الى ان مجلس الوزراء او اقل من عشرة اعضاء يحق لهم اقتراح مشاريع القوانين والقرارات. وان البرلمان لايقوم بمناقشتها الا بعد ان تقوم اللجنة المختصة بالنظر فيها،وان اي مشروع قانون يتم رفضه من قبل البرلمان لايمكن اعادة ارساله خلال الدورة البرلمانية المنعقدة.	في المادة (٧١) النقطة الاولى في النظام القديم افضل من المادة (٧٨) و نقاطها بسبب ان في النظام السابق فقط البرلمان والحكومة لهما الحق في اقتراح القوانين والقرارات ولكن في النظام الجديد تم منح هذه الصلاحية لمجلس القضاء والمؤسسات الرسمية وانه في ذلك تقليل من سلطة البرلمان، بالاضافة الى ان المؤسسات الرسمية مرتبطة بمجلس الوزراء واذا كانت هنالك مؤسسات رسمية غير مرتبطة بمجلس الوزراء لماذا لم يتم ذكرها.
المادة ٨١ ثالثا: مشاريع القوانين تعتبر الاساس في حالة تقديم مشروع قانون اخر اذا كانت واحدة من حيث المبدا اذا لم تدخل مرحلة كتابة التقارير .	نفس نص المادة (٨١)		المادة (٨١) تضم ثلاثة نقاط اشارت في النقاط الثلاثة الى اهمية مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة وخاصة في النقطة الثالثة وان ذلك يمثل انعدام للتوزان بين الحكومة

المادة (٨٣) النقطة (٢)تشير اذا كان المشروع اوالمقترح من اختصاص اكثرمن لجنة فان هيئة رئاسةالبرلمان بالتنسيق مع اللجنة القانونية تقوم بتقسيم المشروع او المقترح وارسال كل جزء الى اللجنة المختصة،وان هذه اللجنة تقوم باعداد تقرير فقط حول الجزء المرسل اليها .	نفس نص المادة (٨٣)	المادة ٧١ ٢- ان مشاريع القوانين والقرارت التي تصل الى البرلمان يتم توزيعها على اعضاء البرلمان بالاضافة قائمة باسباب طرح مشروع القانون وفي اول جلسة يتم قراءة ملخص المشروع بدون مناقشته ومن ثم يتم ارساله الى اللجان المختصة. ٣- ان اللجنة المختصة تقوم بمناقشة القانون والتوصيات والمقترحات بالتنسيق مع لجنة شؤون القانونية . ٤- تقوم اللجنتان برفع تقرير مشترك بعد صياغتها من قبل اللجنة الشؤون القانونية خلال مدة لاتتجاوز عشرة ايام من موعد ارسالها الى اللجنتين الا في حالة ان يتم الطلب منها ان يتم كتابة التقرير بشكل مستعجل حينذاك يتم كتابتها خلال خمسة ايام.	المادة (٨٣) في النظام الداخلي غير واضحة فاذا كانت تقصد التقسيم عدم ارسال كامل المشروع فان ذلك عمل غير جيد كونه ان اللجنة يجب ان يكون تحت يدها كامل المشروع بهدف كتابة ارائها وملاحظاتها على المشروع وان النظام الاسبق قام بشرح مهام اللجان واللجان المشتركة بشكل اوضح.
المادة ١١٠: اولا: اي حزب او كيان سياسي تشارك في الانتخابات البرلمانية في الاقليم وان تكون صاحبة قائمة وبرنامج انتخابي وحصلت على مقعد في البرلمان تتحول الى كتلة برلمانية.	المادة ١٢٤: ١ –ان مجموع اعضاء البرلمان يجب ان يكونوا ضمن احدالقوائم المشاركة في البرلمان وحققوا الفوز ويتكونون من () عضو . وحول عدد اعضاء البرلمان الذين يكونون كتلة برلمانية هنالك ثلاثة اراء: الراي الاول: من عضو واحد. الراي الثاني من خمسة اعضاء. الراي الثالث: ان يتم منح الخصوصية للمكونات في تشكيل الكتل البرلمانية من حيث عدد اعضاء البرلمان .	القسم الاول التعريفات : المادة (١) اشارت ان الكتلة البرلمانية:مجموع اعضاء البرلمان المنتمين الى احد القوائم البرلمانية والتي فازت بنسبة ٧٪ فاكثر.	انه في النظام السابق واضح في عدد الاشخاص الذين يشكلون كتلة برلمانية ولكنه من الملاحظ انه في الدورات الثالثة والرابعة كانت تطلق مصلح الكتلة على تجمع من الاعضاء حتى لوكانوا عضو واحد،وان ذلك كان خطا ويخالف المنهاج الداخلي وقد انتقدناه وان مايتم تنفيذ الان هو تنفيذ لما تم مخالفته في المنهاج السابق.
	المادة (١٢٥) الهيئة العامة المقترحة ويتم الاشراف عليها من قبل رئيس البرلمان وتضم رئاسة البرلمان والكتل ولها مهام		في المشروع المقترح تم اقتراح هيئة باسم الهيئة العامة ان هذه الهيئة كانت مهمة للتنسيق بيت

	محددة .		الكتل وعدد من الامور الاخرى..
المـــــادة (١١١) المعارضـــــة البرلمانية:تضم كل الكتـل البرلمانيـة والتي لم تشارك في تشـكيل الحكومـة او انسـحبت منهـا حيـث يـتم تنظـيم عمل المعارضة في البرلمان .	المـادة (١٢٨) المعارضـة البرلمانيـة:تضـم الكتل والاعضاء الذين لم يشاركوا في تشكيل الحكومة المادة (١٢٩):ان الكتل التي تنوي ان تكون معارضـة يجـب ان تعلـن ذلـك في جلسـة للبرلمان من خـلال مـذكرة وان يكـون عـدد اعضائها لايقل عنن ثلاثة اعضاء . المادة (١٣٠): ان المعارضـة البرلمـان تتمـع بالحقوق التالية: ١–ان يكـون لهـا حصـة مـن لجـان البرلمـان وفقا لحجمهم وخاصة لجان النزاهة وشـؤون البرلمان والشكاوى ولجنة المالية والاقتصـاد والاستثمار. ٢–اذا كانـت لهـم اراء حـول اي مـن المـواد والفقرات فان راي المعارضة يجب ان تسـبق الكتل الاخرى . ٣–في الجلسـة الاولى مـن جلسـات اي دورة منعقـدة لكتـل المعارضـة ان تقـوم بعـرض ملاحظاتهـا بكلمـة واحـدة والـتي تكـون مخصصـة للاوضـاع العامـة في اطـار الاطـر الدستورية والقانونية المعمول بها . ٤–ان يشـاركوا في النشـاطات الدبلوماسـية للبرلمان والوفود وفقا لحجمهم. ٥–اذا كانـت المعارضـة لاتمتلـك اي كتلـة فانه يكون لديهم ممثل في الهيئة العامة وانـه يحق له طلب عقد جلسة الهيئة العامة . ٦–وحول زيادة هذه الفقرة هنالك رايين: اولا: وجود هذه الفقرة غير ضروري. ثانيـا: اذا كانـت المعارضـة تشـكيل ¼ البرلمـان فلـها الحـق ان يكـون لهـا منصـب نائـب رئـيس البرلمـان اوسـكرتير رئاسـة البرلمان .	لم يتم ذكر المعارضة فيها .	في المشـروع المقـترح تم وضـع جـــزء خـــاص للمعارضـــة البرلمانيـــة،من هـــم وعـــددهم وحقـــوقهم وواجبـــاتهم بشـــكل دقيق وقد تم ازاله هذا الجزء. وفقط في المادة ١١١ من النظـام الـــداخلي المصـــادق عليـــه تم تعريـف المعارضـة بعـدد مـن الاسطر.
المادة ١١٥: كـل مـن مركـز دراسـات البرلمـان ومديرية البروتوكول والتعاون الـدولي يتم ربطها بهيئة رئاسة البرلمان.	المادة (١٣٦)تشير: ان كل من مركـز دراسـات البرلمـان والمركـز الاستشـاري القـانوني والدسـتوري يـرتبط برئاسة البرلمان . وهنالـك راي يشـير الى عـدم وجـود ضـرورة لوجود مركز الاستشاري القانوني .	في النظـام السـابق يكـن هنالـك اي من المراكز المذكورة .	ان المركز الاستشاري القـانوني والدســتور كــان مهــم لتقــديم المشورة لرئاسة البرلمان وتقديم الدعم للجنة القانونية وخاصـة في ظل زيادة مهام اللجنـة القانونيـة في النظام الداخلي الجديد.

القراءة الاولى لمشاريع القوانين:

خلال هذه الدورة تم اجراء القراءة الاولى لمشاريع القرارات والقوانين التالية:

ع	اسم القانون والقرار	اللجان التي تم احالتها	عدد الجلسات	تاريخ القراءة
١	مشروع قانون تفعيل قانون التضمين رقم (٣١)لسنة (٢٠١٥) في اقليم كوردستان	قانونية	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٢	مشروع قانون الاكاديمية العلمية السريانية في اقليم كوردستان	قانونية/التربية /الثقافة	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٣	مشروع قانون تفعيل وتعديل وتطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ في العراق باقليم كوردستان	قانونية/الداخلية / حقوق الانسان	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٤	مشروع قانون تعديل الاول لقانون توزيع صلاحيات رئاسة الاقليم على المؤسسات الدستورية رقم (٢) في سنة ٢٠١٧	قانونية	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٥	مشروع قانون مجلس شؤون المرأة في اقليم كوردستان	قانونية/ المراة	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٦	مشروع قانون تعديل مكافحة الارهاب رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في اقليم كوردستان	قانونية/الداخلية / حقوق الانسان/	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٧	مشروع قرار اعتبار ماحصل في في شنكال جريمة ضد البشرية.	قانونية/ الشهداء	١	٢٠١٨/٠٦/٢٦
٨	مشروع قانون حماية شبكات المياه والصرف الصحي	قانونية/البلديات	٣	٢٠١٨/٠٧/٢
٩	مشروع قرار الاستقبال وفقا للبروتوكول	قانونية/البلديات/ الزراعة	٣	٢٠١٨/٠٧/٢
١٠	قانون تعديل ايجارالعقارات رقم ٨٧لسنة ١٩٧٩ المعدلة في الاقليم	قانونية/البلديات	٤	٢٠١٨/٠٧/٠٩
١١	مشروع قانون تعديل الطرق العامة في الاقليم ٣ لسنة ٢٠١٢	قانونية/ البلديات / الاعمار	٤	٢٠١٨/٠٧/٠٩
١٢	مشروع قرار تمليك الاراضي التي تم التجاوز عليها في حددود البلديات	قانونية/ البلديات	٤	٢٠١٨/٠٧/٠٩
١٣	مشروع قانون (التعديل الثالث لقانون ايجار العقارات رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٩ المعدلة في الاقليم	قانونية/البلديات	٥	٢٠١٨/٠٧/١٠
١٤	تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم	قانونية	٥	٢٠١٨/٠٧/١٠
١٥	مشروع قانون تعديل المعهد القضائي في الاقليم	قانونية	٦	٢٠١٨/٠٧/١١
١٦	مشروع قانون (جهاز الرقابة النوعية في اقليم كوردستان العراق	قانونية/الصحة/الداخلية /المستهلك	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
١٧	مشروع قانون حماية على الرموز الوطنية والقومية	قانونية/الاوقاف /حقوق الانسان	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
١٨	مشروع قانون (تعويض متضرري الحروب في كوردستان).	قانونية/ بيشمركة/ الداخلية /حقوق الانسان	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
١٩	مشروع قانون تفعيل (قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧).	قانونية/	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
٢١	مشروع قانون تفعيل (استيراد و بيع المنتجات النفطية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦).	قانونية/المستهلك	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
٢٢	مشروع قانون تفعيل (قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨).	قانونية/ النزاهة	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥
٢٣	مشروع قرار احياء اسبوع التعايش الديني في اقليم كوردستان	قانونية/ الاوقاف/ الثقافة	٧	٢٠١٨/٠٧/١٥

المناقشات المفتوحة والافكار

ان المناقشات المفتوحة تعد من الاساليب والتي ليست من القوانين او القرارات وليست توصيات ايضا وهي لمناقشة المواضيع بين الكتل داخل البرلمان،وخلال هذه الدورة تم عقد عدد من المناقشات وكانت:

١- في الجلسة رقم (٤) في (٢٠١٨/٧/٩) في النقطة الثالثة من برنامج العمل تم الاشارة الى مناقشة مفتوحة حول انتخابات اقليم كوردستان بحضور اعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء.

وقد طالب نائب رئيس البرلمان من هندرين محمد رئيس مفوضية الانتخابات والاستفتاء في الاقليم ان يقدم توضيحات المفوضية حول انتخابات اقليم كوردستان وان المذكور تحدث عن كيفية تحديث سجل الناخبين وعملية الاستعدادات لاجراء الانتخابات وكيفية تنظيم مراكز الاقتراع وبعد ذلك قام القسم الاداري في المفوضية بشرح موضوع تنقية سجل الناخبين من الناحية التكنيكية وتحديثها لاعضاء البرلمان.

وبعد ذلك قام نائب رئيس البرلمان بفتح المجال امام اعضاء البرلمان وقد تم طرح العديد من الاسئلة والملاحظات حول عملية التصويت وسجل الناخبين ولكنه من الملاحظ في ذلك:-

١- في الجلسة قام اعضاء البرلمان بانتقاد التقرير التي تم عرضها وكان يفترض ان تصل اليهم قبل ذلك ولكن لم يتم ارسالها لهم.

٢- طالبوا بتزويدهم بسجل الناخبين بواسطة قرص سي دي والتي تعهدت المفوضية بارسالها لاعضاء البرلمان ولكنها لم تصل اليهم.

٣-وقد تم توجية اسئلة وانتقادات وملاحظات كثيرة الى اعضاء مجلس المفوضية ولكن المفوضية تهربت من الاجابة على الاسئلة ولم يرد على اعضاء البرلمان بالشكل المطلوب.

٤- قام عدد من اعضاء البرلمان بانتقاد رئاسة البرلمان كونها لم تقم بالواجبات الملقاة على عاتقها في موضوع مراقبة ومحاسبة المفوضية وانها لم تقم بايصال مذكرات وطلبات اعضاء البرلمان للمفوضية وانه لم يكن لها موقف من تقصير المفوضية.

ان التقرير الذي قام رئيس الدائرة الادارية للمفوضية بعرضها حول تنقية سجل الناحبين كان تقرير بدون اهمية بسبب ان سجل الناخبين لم يتم تنقيتها، وان هذه الحقيقة كان يعلم بها عدد من اعضاء البرلمان ولكن لم يتم الاستماع لاصواتهم.

في الجلسة رقم (٤)في (٢٠١٨/٧/٩) قام العضو غريب مصطفى، نائب رئيس لجنة الزراعة بعرض فكرة حول كيفية تسويق منتجات الفلاحين على اعضاء البرلمان

٣- في الجلسة رقم (٧)في (٢٠١٨/٧/١٥) قامت العضوة (مدينة ايوب احمد) مقررة لجنة شؤون البرلمان بتقديم تقرير حول تحليل في العمل الاداري في برلمان كوردستان

تجدر الاشارة الى ان بعض الفقرات في التقرير سنقوم بعرضها كماهي والتي اشارت الى:-

قائمة بالمسشارين المحالين للتقاعد:

ان المستشارين الاقدمين والمستشارين المحالين للتقاعد يبلغ عددهم ٤٥ مستشارا.

اقترح حل احالة المستشارين للتقاعد والتي تمت بشكل غير قانوني واعادة النظر وتصحيح احالة هؤلاء للتقاعد والذين يعملون في ديوان برلمان كوردستان والتي تم احالتهم للتقاعد بشكل غير قانوني او منحهم رتب اعلى من استحقاقهم الوظيفي،وانه يجب التعامل معهم وفقا للقانون، حيث انه هنالك عدد من المستشارين تم تعيينهم وترقيتهم الى رتبة مستشار اقدم واحالته للتقاعد خلال يوم واحد،وان ذلك يتعارض مع القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٤.

ع	المستشارين	مدة سنوات الخدمة
١	(2) مستشار	(1) شهر تم احالته للتقاعد
٢	(1) مستشار	(5) شهر تم احالته للتقاعد
٣	(4) مستشار	(6) شهر تم احالته للتقاعد
٤	(1) مستشار	(7) شهر تم احالته للتقاعد
٥	(1) مستشار	(8) شهر تم احالته للتقاعد
٦	(1) مستشار	(9) شهر تم احالته للتقاعد
٧	(2) مستشار	(11) شهر تم احالته للتقاعد
٨	(4) مستشار	(1) سنوات تم احالته للتقاعد
٩	(10) مستشار	(2) سنوات تم احالته للتقاعد
١٠	(4) مستشار	(3) سنوات تم احالته للتقاعد
١١	(5)مستشار	(4) سنوات تم احالته للتقاعد
١٢	(4)مستشار	(5) سنوات تم احالته للتقاعد
١٣	(3) مستشار	(6) سنوات تم احالته للتقاعد
١٤	(1) مستشار	(8) سنوات تم احالته للتقاعد
١٥	(2) مستشار	(10) سنوات تم احالته للتقاعد

شكر وتقدير:

١- ان توجيه شكر وتقدير من قبل رئيس البرلمان للمستشارين والموظفين يزيد من خدمتهم ستة اشهر .

٢-يزيد من خدمتهم شهر واحد اذا كانت موجهة من ديوان البرلمان .

٣- يتم احتساب ثلاثة جوابات شكر وتقدير لكل من المستشارين والموظفين سنويا.

٤- ان عدد كبير من المستشارين والموظفين حصلوا على اربعة جوابات شكر وتقدير.

مثلا : ان المستشارين او الموظفين الذين حصلوا على مابين ٣-٤ جوابات شكر وتقدير يتم احتساب سنة الخدمة بسنتين ونصف اى انه في حالة ان تكون لهم خدمة مدة اربع سنوات فانه يتم احتساب عشر سنوات لهم .

ملاحظة ان النسبة الكبرى من جوابات الشكر المقدمة للمستشارين والموظفين تم توجيهها من قبل رؤساء الكتل ورؤساء اللجان من توجيهها لرئاسة البرلمان .

انا اقترح الغاء جميع جوابات الشكر والتقدير للمستشارين والموظفين بسبب احتسابها خدمة وظيفية وتشكيل اعباء مالية على خزينة الحكومة وعند التقاعد.

ع	السنة		العدد
١	2015،2014 2016،2017	المستشارين	52
		الموظفين	281
المجموع العام		٣٣٣	

قروض العقار للمستشارين والموظفين.

ووفقا للقرار رقم (ك / ١٨٩) في ٢٠١١/٢/١٤ والقرار رقم (ث/١٠٠) في ٢٠١١/٢/٨ تم منح قروض لشراء عقارات السكن وبدون الفوائد وفقا للنقاط التالية:

العدد	الرتبه	حزمه السلفه
١	الخاصه	192،000،000مليون دينار
٢	الاولى والثانيه	144،000،000مليون دينار
٣	الثالثه والرابعه	120،000،000مليون دينار
٤	الخامسه والسادسه	102،000،000مليون دينار
٥	السابعه والثامنه	84،000،000 مليون دينار
٦	التاسعه والعاشره	72،000،000 مليون دينار

الوجبه	حزم السلف
الوجبه الاولى	28،782،000،000مليار دينار
الوجبه الثانيه	7،268،025،000 مليار دينار
المجموع	36،050،025،000 مليار دينار

ان من مهام البرلمان هو التشريع وليس منح القروض للمستشارين والموظفين في الوقت الذي هنالك بنك للعقار بامكان جميع المواطنين والموظفين في اقليم كوردستان الحصول على القروض،واذا كان من مهام البرلمان منح القروض فيجب جميع المواطنين ان يحصلوا على القروض من البرلمان .

اقترح اصدار قرار باسرع وقت ممكن حول القروض للمستتشارين والموظفين كي يتم تحديد نسبة الاستقطاعات من رواتبهم لتسديد هذه القروض .

مجموع سيارات ديوان البرلمان وكيفية توزيعها وتكلفة الصيانة والمحروقات

ع	موجوده لدى	عدد السىارات
١	رئاسه البرلمان	٦
٢	مدير عام الديوان	١
٣	مدير عام الديوان وكاله	١
٤	اعضاء البرلمان	١٢
٥	مستشارى البرلمان	٤٢
٦	المكاتب	٨
٧	مدراء المديريات	٤
٨	مدراء الاقسام	١٨
٩	الديوان(مواصلات الموظفين)	٢٧
١٠	امن البرلمان	٣
١١	البروتوكول	٤
	المجموع	١٢٦

١–ان ديوان برلمان كوردستان يمتلك ١٢٦ سيارة وتم توزيع بهذا الشكل .

٢– يتم صرف مصاريف المحروقات لسيارات ديوان البرلمان بشكل شهري .

٣– ان جزء كبير من مصاريف تبديل الزيت والصيانة وغسيل السيارات يتم صرفها للمستشارين والموظفين وانه هنالك ١٧ سائق تم تخصيصها للمستشارين.

مكاتب ديوان رئاسه البرلمان:

١- عدد المكاتب ٨ مكاتب.

٢- عدد الموظفين ٨٩ موظفا .

٣- عدد موظفى العقود ١٦ .

ملاحظه: ان جميع مكاتب البرلمان تقع فى مبانى ايجار وليست ملك،وان رواتب الموظفين والخدمات الاخرى كبيره جدا .

اقترح انشاء صناديق في جميع المحافظات والاقضية والنواحي وان تكون مخصصة لشؤون المواطنين بدلا من المكاتب،وان يتم نقل هذا العدد من الموظفين الى الوزارات التي هي بحاجة الى موظفين.

ع	اسم المكتب	عدد الموظفين	ملاحظات
١	السليمانيه	١٨	**٣عقود**
٢	حلبجه	٥	
٣	دهوك	١٤	١
٤	اكرى	٦	
٥	زاخو	٦	١
٦	سوران	١٣	
٧	رانيه	١٥	١
٨	كركوك	١٢	**١٠عقد وحراس**
	المجموع	٨٩	١٦

تعليمات وزارة المالية وقرارات ديوان برلمان كوردستان

١- ان تعليمات وزارة المالية رقم ١٠ والكتاب ٧٨٥٥/٤/١ الصادرة في ٢٠١١/٤/٢٨ تحدد مخصصات خطورة بنسبة ٢٠%لخريجي القانون والحقوق

ان قرار ديوان برلمان كوردستان رقم ٣٥٣/٥/٢ والصادرة في ٢٠١٣/١/٢٣ اشارت الى صرف مابين ٢٠٪ الى ٣٠٪ كمخصصات خطورة لخريج كلية القانون والحقوق

٢-ان تعليمات وزارة المالية الرقم (٤٥) والكتاب رقم ١٥٧٦٠ الصادرة ٢٠١٣ /١٢/١٣ تحدد صرف مخصصات خطورة للمهندسين بنسبة ٣٥%

قرار رقم ٨٩/٥/٢ الصادرة في ٢٠١٥/١/١٣ اشارت الى صرف مخصصات خطورة للمهندسين ٣٥٪- ٥٠٪.

٣- ان قرار رئيس البرلمان رقم ب-ك-ث-١٠ الصادرة في ٢١-٦-٢٠١٦ والتي تم تعميمها على جميع الكتل البرلمانية واللجان الدائمية في البرلمان تم الغاء جميع الايفادات والوفود البرلمانية بسبب الازمة المالية.

اقترح الغاء جميع التعليمات والقرارات الصادرة والتي منحت امتيازات مالية بشكل تتعارض مع القوانين المعمول بها في القوانين الخاصة بصرف المخصصات الخاصة ومخصصات الخطورة في ديوان الرقابة المالية

عقود شراء السيارات لبرلمان كوردستان

الطرف الاول:مدير عام ديوان برلمان كوردستان (ديلمان محمد صابر)

الطرف الثاني / شركة جيهان موتورز

تم التوقيع على العقد في ٢٠١٤/١٢/٢١ تم المصادقة على العقد من قبل رئيس البرلمان يوسف محمد.

قام مديرعام الديوان (ديلمان محمد صابر) بارسال الكتاب المرقم ٤٨٧٢/٥/٢ والصادرة في ٢٠١٤/١٢/٢١ والمرسلة الى المكتب الخاص لوزارة المالية والاقتصاد لاعفاء ١٠٩ سيارات والتي سيتم شرائها من شركة جيهان موترز من الكمارك لدى دخولها من معبر ابراهيم الخليل الكمركي والتي سيتم استيرادها باسم برلمان كوردستان

وان وزير المالية والاقتصاد (ريَباز محمد حملان) بعث بكتاب المرقم ٢٢٩٣٠ والصادرة في ٢٠١٤/١٢/٢٣ الى منفذ ابراهيم خليل الكمركي والتي تشير الى تقديم التسهيلات والسماح لـ١٠٩ سيارات والخاصة ببرلمان كوردستان،وانه يتم استيرادها من قبل شركة جيهان موتورز و يتم اعفائهم من الكمارك،ولكن بعد ذلك قام البرلمان بالغاء العقد. وهنا تبرز عدد من الاسئله

- اين ذهبت المبالغ المخصصة لشراء السيارات
- لماذا قبلت الشركة ان تتحمل تكاليف السيارات ؟؟
- ماهي الاضرار المالية المترتبة على ذلك

اقتراح تقديم توضيح لاعضاء البرلمان حول استيراد هذه السيارات باسم برلمان كوردستان

ع	الوظيفه	الراتب الاسمي	الضيافه	النقل	مخصصات لجان	الراتب الكامل	التقاعد	ضريبه دخل
١	الرئيس	5.700.000 مليون دينار	4.250.000 مليون دينار	0	0	9.950.000 مليون دينار	399.000 الف دينار	215.050 الف دينار
٢	النائب	5.700.000 مليون دينار	4.000.000 مليون دينار	0	0	9.700.000 مليون دينار	399.000 الف دينار	
٣	سكرتير	5.700.000 مليون دينار	3.250.000 مليون دينار	2.000.000 مليون دينار	0	10.950.000 مليون دينار	399.000 الف دينار	
٤	العضو	5.700.000 مليون دينار	1.500.000 مليون دينار	1.000.000 مليون دينار	500.000 الف دينار	8.700.000 مليون دينار	399.000 الف دينار	

الهيكل الاداري لرئاسة برلمان كوردستان

١- رئيس البرلمان ونائبه وسكرتير البرلمان

٢- مديرية العامة لديوان البرلمان – مساعد المدير العام

٣- سكرتير مكتب الرئاسة

٤-(٦)مديريات - (١٩)اقسام - (٢) شعب

٥-مكتبة - مركز دراسات

اماكن سكن اعضاء البرلمان
عدد العقارات في القرية الايطالية وعددها ٦١
فلل الرئاسة وعددها ستة
منازل البرلمان وعددها ٥٥
شقق ناز ستي في المبنى (N) وعددها ٥٦ شقة
ملاحظة ان اعضاء البرلمان يبلغ ١١١ ولكن عدد الوحدات السكنية اكثر من ذلك وانه هنالك ١٢ زائدة
اقترح اعادة النظر في العقارات الزائدة وان يتم بيعها واعادة اثمانها الى خزينة الدولة

العقارات والشقق والفلل	العدد
شقق ناز ستى(N)	٥٦
القريه الايطاليه	٦١
الفلل	٦
المجموع العام	١٢٣

ثالثا: الرقابة على الحكومة

في هذه الدورة المنعقدة لم يمارس البرلمان اي نشاطات للرقابة على الحكومة، ولم تتمكن من ممارسة واجباتها بالشكل المطلوب.

رابعا: المصادقة على الموازنة

ان البرلمان لم يكن له اي دور في المصادقة على الموازنة

١- منذ خمسة سنوات لم يقم البرلمان بالمصادقة على موازنات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨). [1]

٢- بالاضافة الى عدم قيام البرلمان بالمصادقة على الموازنة فان الحكومة قامت بتوزيع الاموال وفق لاهوائها بدون اي رقابة ولذلك لم يتم ارسال اي حسابات نهائية للسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) الى البرلمان ولا احد كيف تم التصرف بالموازنات وان البرلمان لم يكن له اي دور في ذلك.

خامسا: استقالة الاعضاء

في جلسة رقم (٥)في (٢٠١٨/٧/١٠) قام العضو (رابون معروف) بتقديم طلب استقالته من عضوية البرلمان وتم عرضها للتصويت وتم قبول الاستقالة من قبل جميع اعضاء البرلمان. (٢)

---

(١)- حلال السنوات الخمسة من عمر البرلمان لم يقم البرلمان بالمصادقة على الموازنة ولاتعلم كيفية التصرف بالموازنة في الاقليم.

(٢)- في (٢٠١٧/٩/٢٣) قامت غرف الحكومة والبرلمان في حركة التغيير بتقديم توضيح حول اقالة العضو رابون معروف واشار ت الى ان رابون معروف منذ يوم (٨/٨/٢٠١٧) انظم الى حركة كلا في الوقت الحاضر واصبح متحدثا باسم الحركة، في الوقت مفسه هو ناشط في حركة التغيير وعضو كتلة حركة التغيير،وانه انضم الى هذه الحركة دون استشارة ودون طلب اذن بالمؤسسات وبالاقسام المرتبطة بحركة التغيير،وخلال هذه المدة بذل مساعي كثيرة لعودته وان يتخلى عن هذه الحركة وانه في سبيل ذلك تم وضع العيددي من الخيارات اماه من بينها ترك حركة كلا في الوقت الحاضر بسبب انه من غير الممكن ان يعمل في حركتين سياسيتين او الاستقالة من حركة التغيير ووكتلته في البرلمان وبعكس ذلك فان حركة التغيير فسستعامل معه وفقا للمادبئ التنظيمية وستتخذ القرارات المطلوبة حول ذلك، وان المذكور طالب حركة التغيير بان تتمهل بغاية ٢٥ ايلول وانه تم قبلو هذا الطلب،ولكن بعدما اعلنت حركة كلا في الوقت الحاضر بانها ستتحول الى حركة

سادسا: لجان برلمان كوردستان

ان برلمان كوردستان يضم (٢٢) لجنة مختلفة وانه وفقا للنظام الداخلي في المادة ٣٧ والتي اشارت الى تشكيل اللجان وان اعضاء البرلمان يحق لهم عضوية اللجان وفقا لرغباتهم وتخصصاتهم شريطة ان لاتوجد في هذه اللجان اقل من خمسة اعضاء وان لا تزيد عن ١١ عضوا وان عمل هذه اللجان هو متابعة مشاريع الحكومة والاتصال بالمواطنين بهدف الاطلاع على مشاكلهم .

١- التغير فى الاعضاء لجان البرلمان

خلال هذه المدة تم اجراء تغيرات التالية في لجان البرلمان:

في الجلسة رقم (١) في (٢٠١٨/٦/٢٦) استقال العضو (سعيد محمد سعيد) من لجنة (حقوق انسان)، وزيادة العضو الى لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا الابادة والمعتقلين السياسيين)

*في الجلسة (١) في (٢٠١٨/٦/٢٦) استقال العضو (مصطفى احمد حمد) من لجنة الاوقاف والشؤون الدينية وتم اضافته الى لجنة الزراعة والري.

سياسية تم مطالبته بتقديم توضيح حول ذلك وانه انه غير مرتبط بهذه الكيان السياسي ولكنه لم يكن مستعدا ان يقوم بذلك،وانه بعد بذل هذه المساعي تقرر استبعاده من حركة التغيير وكتلة حركة التغيير.

٢- اجتماع لجان البرلمان

بسبب ان الكتاب الصادر من قبل مديرية ديوان البرلمان مستندة على طلب نائب رئيس البرلمان المرقم (٤٥٢/٤/٤) في (٢٠١٧/٢/٢٧) والموجهة الى معهد بةي للتربية والتنمية تم الاشارة فيها الى عدم تزويدنا باي معلومات بشكل رسمي من قبل البرلمان ولذلك فانه بالاعتماد على مانشر في الموقع الالكتروني الرسمي للبرلمان فانه خلال هذه الدورة المنعقدة قامت اللجان بعقد الاجتماعات التالية

ع	اسم اللجنة	عدد الاجتماعات
١	لجنة الشؤون القانونية	٤
٢	لجنة الدفاع عن حقوق المرأة	٠
٣	لجنة الشؤون الداخلية والامن والمجالس المحلية	١
٤	لجنة المالية والشؤون الاقتصادية	٣
٥	لجنة الخدمات البلدية والنقل والاتصالات والسياحة	٣
٦	لجنة النزاهة	٠
٧	لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا الجينوسايد	٢
٨	لجنة الشؤون البرلمانية	٠
٩	لجنة شؤون الزراعة والري	٣
١٠	لجنة الشؤون الصحية والبيئة	٤
١١	لجنة الإعمار والاسكان	٠
١٢	لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية	٠
١٣	لجنة التربية والتعليم العالي	٢
١٤	لجنة شؤون المجتمع المدني	١
١٥	لجنة حقوق الإنسان	٠
١٦	لجنة االشؤون الاجتماعية والطفل والاسرة	١
١٧	لجنة حماية حقوق المستهلك	٢
١٨	لجنة المناطق الكوردستانية خارج الاقليم	١
١٩	لجنة العلاقات والثقافة والاعلام والاثار	١
٢٠	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	٠
٢١	لجنة العلاقات وشؤون الجاليات الكوردستانية	١
٢٢	لجنة الرياضة والشباب	٠
	المجموع	**٢٩**

ملاحظات حول اجتماع اللجان :

عقدت لجان البرلمان والتي عددها ٢٢ لجنة ٢٩ اجتماع فقط وان ذلك يتناقض مع النظام الداخلي للبرلمان في الوقت الذي تم احالة العشرات من مشاريع القوانين الى هذه اللجان ولم يتم كتابة التقارير حولها.

٣- كتابة التقارير حول مشاريع القوانين

انه لحد الان تم تقديم ٣٠٩ مشروع قانون وقرار الى البرلمان من بينها ٢١٣ مشروع قانون وقرار،تم اجراء القراءة الاولى وتم ارسالها للبرلمان واللجان المختصة، وانه لحد الان لم يتم اجراء القراءة الاولى ل٩٦ مشروع،ومن مجموع مشاريع القوانين التي تم تقديمها للدورة البرلمانية الرابعة تم المصادقة على ٣٢ مشروع قانون وثمان قرارات، اما البقية فقد بقيت على حالها،وانه خلال الدورة الربيعية المنعقدة قامت لجنتان بكتابة التقارير وهما

١- لجنة التربية والتعليم العالي في يوم (٢٠١٨/٥/٢٢) حول مشروع قانون التربية والتعليم والتي تم اجراء القراءة الاولى لها في (٢٠١٤/٩/٣).

٢- لجنة الشؤون القانونية والصحة قامتا بكتابة التقرير حول مشروع قانون حقوق المريض والاطباء والعاملين في القطاع الصحفي في (٢٠١٨/٩/٩) في الوقت الذي تم اجراء القراءة الاولى لهذا القانون في (٢٠١٥/٤/٢١).

بالاضافة الى تسعة قوانين تم كتابة التقارير حولها من قبل اللجان المختصة.

وان مجموع التقارير التي كان يفترض ان يتم كتابتها من قبل اللجان (495)تقرير،ولكن هذه اللجان قامت بكتابة (149) تقرير خلال اربعة سنوات ونصف،ولم يتم كتابة (346) تقرير كان من المفترض ان يتم كتابتها.

الانتهاكات للنظام الداخلي لبرلمان اقليم كوردستان

١–تم انتهاك النظام الداخلي للبرلمان في معظم الجلسات البرلمانية

٢– رئيس البرلمان قدم استقالته ولكن لغاية نهاية الدورة البرلمانية لم يتم وضعها في برنامج عمل البرلمان وان ذلك يتعارض مع القوانين والنظام الداخلي.

٣– انه لم يتم اعلان برنامج عمل لمعظم جلسات البرلمان او في حالة اعلانها فانه تم ذلك فانه تم ابلاغ اعضاء البرلمان قبل وقت قليل من عقد الجلسة.

٤– عدم اتخاذ اي اجراءا بحق اعضاء البرلمان المتغيبين في الجلسات والذين انقطعوا عن العمل.

٥– من مجموع ٣٩ فقرة عمل والتي وضعها كبرامج عمل للجلسات تم تنفيذ ٢٩ منها فقط وتم تاجيل باقي الفقرات.

٦– ان اللجان التي حدثت فيها تغييرات في اعضائها لم يتم تغيير اسماء اعضاء هذه اللجان في الموقع الالكتروني للبرلمان.

٧– بقاء اسماء اعضاء البرلمان المستقيلين من عضوية البرلمان في الكتل البرلمانية ولم يتم استبدال اسمائهم بالاخرين الذين حلوا محلهم في الموقع الالكتروني للبرلمان،واننا نعرض هذه الملاحظة لاكثر من مرة ولكن لايتم الاخذ بها من قبل البرلمان.

٨– في جلسة يوم (٢٠١٨/٧/١٧) والتي تم فيها المصادقة على النظام الجديد وكان يفترض تطبيق النظام الجديد منذ يوم المصادقة عليه ولكنه لم يتم تطبيق اي فقرة من فقرات النظام الداخلي الجديد في الدورة الماضية باستثناء تغيير عناوين هيئة الرئاسة من نائب رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان الى النائب الاول والنائب الثاني.

الجلسة الختامية للدورة البرلمانية الرابعة

بهدف اختتام جلسات الدورة البرلمانية الرابعة تم عقد الجلسة الاولى الاستثنائية في الدورة الربيعية في السنة الخامسة من الدورة الرابعة في الساعة ١٢ بعد ظهر يوم ٣١/١٠/٢٠١٨ برئاسة جعفر ايمنيكي نائب الاول لرئيس البرلمان وبيكرد الطالباني النائب الثاني لرئيس البرلمان

بعد قراءة برنامج عمل الجلسة والتي تضمنت فقرتين،وهي انهاء الدورة البرلمانية الرابعة وفقا لاحكام المادة ٦ من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان وكلمة نائب الاول لرئيس برلمان كوردستان بمناسبة ختام الدورة البرلمانية الرابعة.

وقام النائب الاول لرئيس البرلمان بالقاء كلمة بهذه المناسبة وقام بعرض عدد من النقاط وهنا سنقوم بالاشارة اليها وعرض وجهات نظرنا حولها.

اولا :

نائب رئيس البرلمان: شكر اعضاء البرلمان على قيامهم باداء واجباتهم والمهام الملقاة على عاتقهم لخدمة المواطنين.

معهد پەي: ان معظم اعضاء البرلمان لم يقوموا بممارسة المهام الملقاة على عاتقهم مثلما اشرنا اليه في التقارير السابقة بالاضافة الى نسبة التغيب الكبيرة في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان وكتابة تقارير مشاريع القوانين وغيرها.

ثانيا :

نائب رئيس البرلمان: قام بتقييم دور البرلمان في مجالات التشريع والرقابة البرلمانية والمصادقة على الموازنة وقسم الاداء البرلماني الى ثلاثة مراحل: المرحلة الاولى كانت مرحلة التنسيق والعمل المشترك والمرحلة الثانية كانت مرحلة الانقطاع والمرحلة الثالثة كانت مرحلة التوحيد

معهد پەي: كان من المفترض ان لايمر البرلمان بهذه المراحل الثلاثة ولكن مع انه كان خارج ارادته ولكنه كان مقصر في المراحل الثلاثة في المرحلة الاولى كانت هنالك مهام مهمة لم يقم بها مثل كتابة والمصادقة على مشروع الدستور والمرحلة الثانية تم اغلاق البرلمان وتجميد مهامه ولم يقم باي شيء والمرحلة الثالثة مرحلة انتهاكات النظام الداخلي والقوانين باسم البرلمان.

ثالثا :

نائب رئيس البرلمان: اشار الى القوانين والتي تم المصادقة عليها من قبل البرلمان خلال السنتين الاولى من عمر الدورة الرابعة في المجالات المختلفة من بينها قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في الاقليم وقانون منح موازنة الاحزاب وقانون اللغات الرسمية في الاقليم وقامون سحب الخزين عن طريق الاقتراض وقانون صندوق العائدات النفطية والغازية وقانون مشروع دستور اقليم كوردستان وقانون حماية المكونات وتعديل وتفعيل العديد من القوانين الاخرى في الاقليم

معهد پەي: ان القوانين التي اشار اليها لم يدخل اي منهما حيز التنفيذ او تم انتهاكها دون ان يكون للبرلمان اي موقف من ذلك.

- قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء: لم تتمكن في استفتاء ٢٠١٧/٩/٢٥ وفي انتخابات ٢٠١٨/٩/٣٠ من اداء مهامه بنجاح وقام بانتهاك القوانين وتم ارتكاب تزوير كبير فيهما بدون ان يتم محاسبتها من قبل البرلمان وان يكون لها موقف من ذلك.
- قانون منح الموازنة للاحزاب: لم تدخل حيز التنفيذ
- قانون اللغات الرسمية: تم ممارسة انتهاكات كبيرة بحق اللغة الكوردية والدراسة باللغة الكوردية وتم اهمالها من قبل وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية دون ان يكون للبرلمان اي موقف.
- قانون الاقتراض: كان من اسوء القوانين وتم معارضتها من قبل عدد كبير من الاطراف وتم تنفيذها بشكل غير شفاف
- قانون صندوق العائدات النفطية: لم تدخل حيز التنفيذ
- قانون مشروع دستور اقليم كوردستان:انتهت مدتة القانونية وان اللجنة المكلفة به لم تقم بانهاء مهامها ولم يتم تمديد القانون وتعطلت نشاطاته
- قانون حماية المكونات: تم ممارسة انتهاكات كثيرة بحق المكونات مثلما تم الاشارة اليه في التقارير السنوية للمنظمات الدولية
- ان تعديل وتفعيل العديد من القوانين في الاقليم وقوانين الاتحادية: ان القوانين التي تم تعديلها او تمديد العمل بها شهدت اعتراضات كثيرة مثل قانون مكافحة الارهاب وايجار العقارات وان تفعيل القوانين تظهر ضعف البرلمان في الوقت الذي لايمكنها اصدار القوانين وتقوم بتفعيل القوانين الصادرة في الحكومة العراقية الاتحادية.

رابعا:

نائب رئيس البرلمان: تحدث عن القرارات والتي ان اصدارها خلال السنتين الاولى من عمر البرلمان من بينها (قرار رقم ٢٨ الخاص بارسال قوات البيشمركة لدعم غرب كوردستان)وقرار اعتبار حلبجة عاصمة للسلام في اقليم كوردستان وقرار تشكيل لجنة للتحقيق واعتبار ماحصل في شنكال جريمة ضد البشرية،وقرار رفض قرارات حكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي في ٣٠-٩-٢٠١٨ ضد اقليم كوردستان وخلال هذه الدورة تم اصدار ٥٩ قرار في جميع الاختصاصات

معهد پەي:

- ان قرار ارسال قوات البيشمركة الى غرب كوردستان لتقديم الدعم والمساعدة تعد من القرارات التاريخية والجيدة لبرلمان كوردستان وتستحق الثناء على ذلك.
- ان قرار اعتبار محافظة حلبجة عاصمة للسلام في اقليم كوردستان تعد من القرارات الجيدة والتي تم اصدارها من قبل البرلمان ولكن كان يتعين ان تقوم بمتابعة تنفيذ القرار.
- ان قرار تشكيل لجنة للتحقيق واعتبار ماحصل ضد مكونات اقليم كوردستان جريمة ضد البشرية، ان هذه اللجنة ولدت ميتة وانه لغاية حلها لم تتمكن من القيام باي عمل.

–ان قرار رفض قرارات الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي والصادرة في ٣٠–٩–٢٠١٨ ان هذا القرار كان فقط للاعلام ولم ينجم عنه اي افعال.

– ان القرارات الصادرة في هذه الدورة كانت ٥٩ قرار تم اصدارها حول الامور المختلفة والقرارات الاخرى كانت قرارات ادارية خاصة بشؤون البرلمان وليس لها اي تاثير على حياة المواطنين والاوضاع في الاقليم.

خامسا:

نائب رئيس البرلمان: اشار الى الازمة السياسية والمالية في اقليم كوردستان والمشاكل بين الاطراف والابتعاد عن مبدا التوافق حول القوانين والقضايا المصيرية وخاصة حول تعديل قانون وسلطات رئيس الاقليم وتعميق المشاكل مع الحكومة الاتحادية واستمرار الحرب ضد الارهاب والتي ادت الى عدم تمكن البرلمان من عقد جلساته لمدة سنتين واثر سلبيا عىل اداء البرلمان وخاصة في موضوع التشريع واصدار القوانين والقرارات ومراقبة الحكومة.

معهد پەي: ان السبب الوحيد لتعطيل البرلمان هو عدم تنفيذ القوانين والاستمرار بالسلطة بشكل غير قانوني ومنع رئيس البرلمان وان عدم عقد اي جلسة لمدة اكثر من سنتين اثر على سمعة الاقليم.

سادسا:

نائب رئيس البرلمان: قد سلط الضوء على اعادة استئناف جلسات البرلمان في ١٥ ايلول ٢٠١٧ وخلال هذه المدة قام باصدار ١٥ قانون من اهمها (قانون تمديد المدة القانونية للدورة الرابعة لدورتين منعقدتين،وقانون توزيع صلاحيات رئاسة اقليم كوردستان على المؤسسات الدستورية في الاقليم،قانون العفو العام في اقليم كوردستان،قانون تنظيم نقل وزرع الاعضاء البشرية في اقليم كوردستان،وقانون منع التجاوزات وازالتها على الاراضي وممتلكات الدولة،وقانون تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم،قانون القضاء على الاتجار بالبشر،والتعديل الثالث لقانون ايجار العقارات في اقليم كوردستان.

معهد پەي: ان القوانين التي تم اصدارها في هذه المدة اما كانت هنالك خلافات حولها او لاتستحق ان تكون محط الثناء وقد نجمت عنها نتائج سيئة.

- قانون تمديد المدة القانونية للدورة الرابعة لدورتين منعقدتين: ادت الى تمديد عمل البرلمان وتاجيل الانتخابات وان ذلك كان مخالف للقوانين
- قانون توزيع صلاحيات رئاسة اقليم كوردستان على المؤسسات الدستورية في الاقليم: ان من مهام البرلمان تعديل قانون رئاسة الاقليم (التي تم منع البرلمان من القيام بذلك من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني) او اتخاذ الاجراء لاختيار رئيس اقليم جديد وان ماحدث هو مخالفة القوانين بقانون.
- قانون العفو العام في اقليم كوردستان: تعد من القوانين السيئة التي تم اصدارها حيث تم انتهاك القوانين بالقانون وانها ادت الى زيادة نسبة الجريمة بدلا من تقليلها.
- قانون تنظيم نقل وزرع الاعضاء البشرية في اقليم كوردستان: تعد من القوانين الجيدة ويستحق البرلمان الثناء بسبب اصداره لهذا القانون.

- قانون منع التجاوزارت وازالتها على الاراضي وممتلكات الدولة:هو من القوانين الجيدة ولكن لم يدخل حيز التنفيذ.
- قانون تجميد مؤسسة رئاسة الاقليم: ان من مهام البرلمان تعديل قانون رئاسة الاقليم (التي تم منع البرلمان من القيام بذلك من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني) او اتخاذ الاجراء لاختيار رئيس اقليم جديد وان ماحدث هو مخالفة القوانين بقانون.
- قانون القضاء على الاتجار بالبشر: هو قانون صادر من قبل البرلمان العراقي وتم توجيه الانتقادات الكثيرة حوله.
- التعديل الثالث لقانون ايجار العقارات في اقليم كوردستان:ان هذا القانون يتم تمديده او تعديله لاكثر من مرة ولكنها لم تتمكن معالجة ازمة ايجار العقارات في الاقليم

سابعا:

نائب رئيس البرلمان: اشار الى عدد جلسات البرلمان وصياغة القوانين والقرارات التي تم اتخاذها واصدارها خلال السنوات الخمسة من عمر الدورة الرابعة وانه خلال هذه الدورة تم عقد ١٣١ جلسة وتم تقديم ٣٠٩ قانون وقرار وانه تم اجراء القراءة الاولى ل ٢٠٦ قانون وقرار وتم ارسالها الى لجانها المختصة و١٠٣ مشروع لم يتم اجراء القراءة الاولى لها، وانه خلال هذه المدة قام البرلمان بصياغة ٣٣ قانون وتم اصدار ٣١ منها وتم رفض مشروعين اولهما مشروع تعديل قانون التظاهر والتي تم رفضها من قبل رئيس الاقليم والثانية مشروع قانون الاصلاحات والتي تم رفضها من قبل رئاسة البرلمان.

معهد پەي: ان الارقام التي اشار اليها نائب رئيس البرلمان اما لم تكن صحيحة، او يتم تفسيرها بشكل اخر

- ان البرلمان عقد ٩٧ جلسة وليس ١٣١ جلسة وفقا لبرنامج عمل البرلمان
- ان تقديم ٣٠٩ مشروع قانون وقرار وتم اجراء قراءة اولى ل٢٠٦ وتم ارسالها الى لجانها المعنية وان ١٠٣ لم يتم اجراء القراءة الاولى لها،وان ذلك يدل على عدم فعالية البرلمان واللجان بسبب بقاء عدد كبير من مشاريع القوانين والتي لم تتحول الي قوانين،وانها تشير الى ان ١٠٪ من مشاريع القوانين والتي تم تقديمها تحولت الى قوانين.
- انه عندما تم رفض مشروع قانون التظاهر من قبل رئاسة الاقليم كان يفترض علي البرلمان ان تقوم باعادة وضعها في برنامج العمل،ولكنها كانت منعدمة الارادة ولم تتمكن من القيام بذلك وان ذلك يتعارض مع القوانين والنظلام الداخلي.
- ان البرلمان لم يكن موفقا في المصادقة علي قانون الاصلاحات

ثامنا:

نائب رئيس البرلمان: اشار الى اخر عمل من اعمال البرلمان وهو تعديل النظام الداخلي للبرلمان

معهد پەي: ان اصدار نظام داخلي جديد كان عمل جيد، على الرغم من الملاحظات الموجودة حوله ولكن مع ذلك فان البرلمان اعلن بانه سيتم تطبيق النظام الداخلي بعد اصداره، ولكن ماحدث انه فقط تم تغيير توصيف نائب رئيس البرلمان وسكرتير البرلمان الى النائب الاول والنائب الثاني ولم يتم تنفيذ اي فقرة اخرى من النظام الداخلي،في الوقت الذي ان هذه التغييرات تتعارض مع القوانين الانتخابات بسبب وجود نائب رئيس البرلمان وسكرتير وليس النائب الاول والثاني ولم يتم احداث التغييرات في اسماء وتكوين اللجان ولم يتم احداث تغييرات في تخطيط ادارة البرلمان.. الخ

تاسعا:

نائب رئيس البرلمان: سلط الضوء على مهام الرقابة على الحكومة وطرح الاسئلة والزيارات الميدانية للجان البرلمان للوزارات ومتابعة مشاكل ومطاليب المواطنين وتشكيل العديد من اللجان المؤقتة لمعالجة المشاكل ومتابعة مطاليبهم واعداد العديد من مشاريع القوانين المختلفة خلال هذه الدورة

معهد پەي: ان البرلمان لم يمارس اي دور رقابي على الحكومة والسلطة التنفيذية ولم يمتلك اي مشروع لخدمة المواطنين دخلت الى حيز التنفيذ وان يتم الاصغاء اليهم.

عاشرا:

نائب رئيس البرلمان: تحدث عن موازنه الاقليم وارسالها للبرلمان ومهام البرلمان في مناقشة الموازنة واشار الى انه مع الاسف منذ بداية الدورة الرابعة للبرلمان تم حجب نسبة ١٧٪ من الموازنة والتي تشكل حصة اقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية من قبل الحكومة العراقية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية واستمرار الحرب ضد تنظيم داعش مما ادى الى حدوث ازمة مالية واقتصادية في الاقليم مما ادى الى عدم تمكن الحكومة كما تم الاشاره في القوانين والمنهاج الداخلي ان تقوم بارسال مشروع الموازنة الى البرلمان قبل بدء السنة المالية او ان تقوم بارسال الحسابات الختامية في شهر نيسان الى البرلمان كي يقوم اعضاء البرلمان بمناقشتها بشكل شفاف حول عائدات ومصروفات السنوية للاقليم والمصادقة عليها.

معهد پەي: ان عدم ارسال مشروع الموازنة الى البرلمان لم يكن مرتبطا بعدم ارسال حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية بسبب وجود العائدات المحلية وان حكومة الاقليم كانت مستمرة في تصدير النفط ولكن منذ خمس سنوات لم تقم الحكومة بارسال مشروع الموازنة الى البرلمان وان ذلك مرتبط باخفاء مصادر العائدات وعدم وجود شفافية.

وان عدم ارسال الحسابات الختامية للبرلمان ليس مرتبط بالازمة المالية وان الحكومة قامت بصرف الموازنة بغض النظر عن كميتها كان يفترض ان يتم ارسالها الى البرلمان

وان ذلك كلها مرتبط بضعف البرلمان وعدم وجود ارادة في هذه المؤسسة والتي لم تكن في مستوى طموح الموانين والمهام القانونية المكلفة بها.

ملخص نشاطات البرلمان خلال الدورة المنعقدة
(٦ اذار ٢٠١٨ ولغاية ٦ ى تشرين الثاني ٢٠١٨)

العنوان	
عدد جلسات البرلمان	١٠
عدد الجلسات المؤجلة	٢
عدد فقرات العمل	٣٩
عدد فقرات العمل / المنفذة	٢٩
عدد فقرات العمل / الغير المنفذة	١٠
عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها في الدورة الربيعية المنعقدة	٢٣
عدد القوانين المصادق عليها	٨
عدد القرارات المصادق عليها	١
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان	٠
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان وقد حضروا	٠
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان ولم يحضروا	٠
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلبهم	٠
عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء في البرلمان	٠
عدد اجتماع اللجان	٢٩
عدد تقارير اللجان المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	١٤
عدد تقارير اللجان الغير المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	٢٩٦
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة	٠
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة والتي تم الرد عليها	٠
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة والتي لم يتم الرد عليها	٠

النتائج

١– هنالك مخاطر تهدد الهيمنة البرلمانية في اقليم كوردستان بسبب انه لايمكنها المصادقة على القوانين والتي تتعارض مع مصالح السلطة التنفيذية، اي ان الحكومة تفرض هيمنتها على البرلمان.

٢– انه كانت هنالك عدد من القوانين المهمة من بينها (قانون الاصلاحات في الرواتب والمخصصات، وتعديل قانون محاربة الارهاب،وتفعيل قانون الاتجار بالبشر،والقراءة الثانية لمشروع قانون الضمان الاجتماعي)ولكن لم يتم اصدار هذه القوانين بالشكل الذي يتوافق مع مصالح المواطنين وان عدد من مشاريع القوانين لم يتم اجراء القراءة الثانية على الرغم من بذل جهود كبيرة من قبل اللجان.

٣– ان من اهم مهام البرلمان مراقبة السلطة التنفيذية ولكن في هذه الدورة ايضا لم تتمكن من القيام باي عمل.

٤– ان عدم تنفيذ القوانين والقرارات وتوصيات البرلمان من قبل السلطة التنفيذية تؤكد عدم تمكن البرلمان من السيطرة على البرلمان

٥– انه تم تهميش دور البرلمان في الساحة السياسية في الاقليم ويتم تهميشها في القضايا المصيرية على الرغم انه بموجب القرار رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) يجب على القيادة السياسية ان يعود للبرلمان في القضايا المصيرية.

٦– انه خلال الدورة المنعقدة تم عقد ثمان جلسات فقط وان ذلك يتعارض مع العمل البرلماني وانه في معظم جلسات تم انتهاك النظام الداخلي.

٧– تم ايقاف البث المباشر للجلسات وان عدد كبير من الجلسات كانت مغلقة بدون ان تكون هنالك مواضيع حساسة يتم طرحها من قبل البرلمان وان تكون جديرة بان تكون مغلقة.

٨– ان الدورة البرلمانية الرابعة والتي استمر خمسة سنوات اصدرت ٣٢ قانون و٨ قرارات على الرغم من اجراء قراءة اولى ل٢١٣ مشروع قانون .

٩– انه خلال هذه الدورة تم تفعيل قانونين من القوانين الاتحادية وان ذلك ادى الى انتقادات كثيرة بسبب عدم مراعاة اي اختلاف وتم تفعيلها كما هي، بالاضافة الى ان طرح التساءلات حول لماذا لاتكون لاقليم كوردستان قوانين خاصة بها.

١٠– ان البرلمان لم يتمكن من متابعة ومحاسبة الحكومة حول كيفية تصدير النفط وعائدات النفط وتفاصيل العقود النفطية.[١] على الرغم من اصدار البرلمان لقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ الخاصة بقانون صندوق عائدات الاقليم النفطية والغازية ولكن الحكومة لم تصغي الى البرلمان وانها تصرفت وفق اهوائها وعدم تطبيق القوانين

---

[١] في المادة (٤٢) من النظام الداخلي للبرلمان:

١– اللجان الدائمية يحق لها عن طريق نائب رئيس البرلمان مطالبة الدوائر الحكومية والمنظمات الجماهيرية والمهنية ان يتم تزويدها بالمعلومات المطلوبة.

٢– في حالة عدم قيام الجهات المذكورة في النقطة اعلاه بعدم تقديم المعلومات المطلوبة للجان الدائمية فحين ذلك يجب تبليغ رئيس مجلس الوزراء عن طريق رئيس البرلمان وفي حالة عدم الرد على هذه المطاليب خلال مدة ١٥ يوما يتم عرض هذا الموضوع امام البرلمان لبحث هذا الموضوع.

١١- ان لجان البرلمان خلال هذه الدورة المنعقدة قامت باعداد اقل عدد من التقارير حول مشاريع القوانين ولم يتم متابعة اعمال الحكومة

١٢- ان اي وزير لم يتم استدعائه للبرلمان لمحاسبته.[١]

١٣- من اصل اربعة هيئات مرتبطة بالبرلمان ثلاثة منها مدتها القانونية منتهية:-

- ديوان الرقابة المالية: مدتها القانونية منتهية منذ يوم (٢٠١٨/٥/٧).
- هيئة المستقلة لحقوق الانسان ومدتها القانونية منتهية منذ (٢٠١٧/١/١٧).
- هيئة النزاهة في الاقليم ومدتها القانونية منتهية منذ (٢٠١٧/٥/١٣)

،وكان يفترض ان يتم حل هذه المشكلة بالشكل القانوني ولكن لم يتم اتخاذ اي اجراءات وان ذلك يعد انتهاك للقوانين.

١٤- ان رئيس البرلمان قد قدمت استقالته ولكن لحد الان لم يتم مناقشته ولم يتم وضعه في برنامج عمل البرلمان وان ذلك يتعارض مع القوانين والنظام الداخلي

١٥-ان الاعضاء المستقيلين والذين حلوا محلهم لم يتم استبدال اسمائهم في قوائم كتلهم البرلمانية في الموقع الالكتروني للبرلمان.

١٦- عدم اتخاذ اي اجراءات بحق الاعضاء المتغيبين باستمرار

١٧- وفقا للفقرة (٣) من المادة الاولى من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ قانون توزيع صلاحيات رئاسة الاقليم على المؤسسات الدستورية في الاقليم فقد تم منح صلاحية التوقيع على القوانين الى رئاسة البرلمان اي ثلاثة اعضاء (الرئيس ونائبه وسكرتير) ولكن اي من القوانين الصادرة لاتحمل توقيع رئيس البرلمان.

---

[١] في المادة (٦٩) من النظام الداخلي للبرلمان:

١- في حالة قيام رغبة اي عضو بتوجيه الاسئلة الى اي عضو من اعضاء السلطة التنفيذية فان اي توجيه الاسئلة يجب ان تكون مكتوبة

٢- ان رئيس البرلمان يقوم بايصال السؤال الى السلطة التنفيذية بعد وضعها في برنامج عمل اول جلسة بعد تبليغ السؤال وان موعد مناقشته يتم تحديده بعد اسبوع الا في حالة استعجال البرلمان وقبول عضو السلطة التنفيذية بذلك.

الملحق

ملخص نشاطات البرلمان خلال السنوات الخمسة من الدورة الرابعة

(٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٨/١١/٦)

العنوان	الرقم
عدد جلسات البرلمان	٩٩
عدد فقرات العمل	٢٠٠
عدد فقرات العمل / المنفذة	١٩٦
عدد فقرات العمل / الغير المنفذة	١٥٦
عدد مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها منذ بدء الدورة البرلمانية	٢١٣
عدد القوانين التي تم اجراء قراءة اولى لها	٩٦
عدد القوانين المصادق عليها	٣٣
عدد القونين المرسلة لرئاسة البرلمان	٣٠٩
عدد القرارات المصادق عليها	٨
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان	٣٣
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان وقد حضروا	١٣
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين طالب اعضاء البرلمان بحضورهم في جلسات البرلمان ولم يحضروا	٢٠
عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين حضروا جلسات البرلمان بناءا على طلبهم	٢
عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء في البرلمان	٠
عدد اجتماع اللجان	٥٥٤
عدد تقارير اللجان المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	١٤٩
عدد تقارير اللجان الغير المكتوبة حول مشاريع القوانين منذ بداية الدورة البرلمانية	٣٤٦
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة	٨٢٦
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومة والتي تم الرد عليها	٥٢٤
عدد الاسئلة الموجهة من اعضاء البرلمان للحكومةوالتي لم يتم الرد عليها	٣٠٢
عدد الغيابات في اجتماعات برلمان الاقليم	١١٨٣

PAY INSTITUTE

نبذة حول المعهد

معهد بةي للتربية والتنمية هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان العراق، تم منحها رخصة العمل في ٢٠١٣-١١-٢٦من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كردستان كمنظمة غير حكومية غير ربحية تعمل في اقليم كردستان.

نبذة حول مشاريع المعهد :

١-مشروع الشركة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في اقليم كردستان

تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع دائرة المنظمات الغير الحكومية، وانها كانت مسعى من اجل تطبيق المادة (٥) في سنة ٢٠١٣برلمان اقليم كردستان حول ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني في اقليم كردستان(وضم المشروع اربعة ندوات واجتماع مع جميع مجالس جامعات اقليم كردستان ومؤتمر استمر لمدة يومين، وان المشروع استمر تنفيذه سنة واحدة .

٢-مشروع الرقابة على اعمال برلمان اقليم كردستان

ان هذا المشروع يضم مراقبة وتقييم اعمال برلمان اقليم كردستان استنادا الى مبدا وضع القوانين والرقابة على المؤسسات العامة(، وان هذا المشروع يقوم بنشر تقارير نصف سنوية وانه لحد الان عام بنشر (١٢) تقارير وان جزء من المشروع يتضمن موقع الكتروني باسم مرصد بةي للرقابة على البرلمان(باللغتين الكردية والعربية، ويقوم بنشر المعلومات، ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية(NED).

٣-مشاريع الرقابة على اعمال وزارة التربية

ان هذا المشروع قام بنشر اربعة تقارير حول اعمال وزارة التربية والتعليم

*-التقرير الاول : ظاهرة التسرب المدرسي في اقليم كردستان

تم اعداد هذا التقرير على خلفية عقد ندوة مشتركة بين منظمة الائتلاف الدولي للقيم الانسانية ومعهد بةي للتربية والتنمية حول ظاهرة تسرب الاطفال من المدارس في اقليم كردستان في الفترة مابين ١-١٨حزيران ٢٠١٤في مدينة اربيل بحضور ١٢٠شخصا يمثلون البرلمان والوزارات المعنية والمنظمات ووسائل الاعلام المختلفة ، ومن ثم تم جمع المعلومات والاحصائيات ونشر تقرير حول ظاهرة التسرب المدرسي .

*-التقرير الثاني : عرض (١٠١) مشكلة في قطاع التربية من اجل حلها

ان هذا التقرير نشرها بعنوان رسالة مفتوحة الى وزير التربية في ٢٥حزيران ٢٠١٤ بحضور وزير التربية و ٦٠من المدرسين والمشرفين والمختصين في مجال التربية والتعليم وقد تعهد وزير التربية بمتابعة النقاط المذكورة في التقرير وطالب بمنحهم مهلة زمنية للعمل على التوصيات المذكورة في التقرير.

*-التقرير الثالث: المشاركة في تفعيل التعليم المهني في محافظتي السليمانية وحلبجة

ان هذا المشروع هو بحث ميداني حول مشاكل التعلم المهني وحلولها وتم اعدادها من قبل معهد بةي للتربية والتنمية بالتعاون و هلويست بالتعاون مع منظمة الاغاثة الدولية(PAO) ومنظمة(NPA) النرويجية وان المشروع تضمن ثلاث ورش عمل ونشر بروشور خاص واعداد تقرير وان المشروع تم تنفيذه للفترة مابين(١/٥/٢٠١٧الى ١/٩/٢٠١٧).

*-التقرير الرابع : التعليم الغير الحكومي بين الجودة والتجارة المشاكل والحلول

ان هدف هذا المشروع هو اعداد تقرير حول التعليم الخاص وتحديد المشاكل والحلول مركز مدينة السليمانية نموذجا وان المشروع تم تنفيذه من قبل معهد بةي للتربية والتنمية وبالتعاون مع معهد ريفورم للتنمية(RID) ومنظمة(NPA) النرويجية وتم تنفيذها في الفترة مابين(١/٧/٢٠١٧الى ١/١٠/٢٠١٧)

٤-مشروع لمراقبة اعمال وزارة التعليم العالي

تعد مشروع مراقبة اعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي احدى مشاريع معهد بةي، وقام المعهد باصدار تقريرها الاول في ٢٢ تموز ٢٠١٤ بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي و ٨٠من رؤساء الجامعات والاساتذة وممثلي المنظمات ووسائل الاعلام، وخلال الجلسة قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي ارسال التقرير الى جميع الجامعات بهدف تقديم ارائهم واقتراحاتهم حول التقرير، وتعهد بمتابعة التوصيات المذكورة في التقرير.

٥- مشروع الرقابة على مفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء:

ان هذا المشروع تم البدا به منذ شهر تموز ٢٠١٧الماضي، وانه تم تسجيل مخالفات كثيرة في عملية الاستفتاء والتي اجريت في ٢٥ايلول ٢٠١٧ وانتخابات الدورة البرلمانية الخامسة في اقليم كوردستان وانه تم تقديم العديد من المذكرات لمجلس المفوضين ، وفي شهر تشرين ٢٠١٧تم نشر تقرير بعنوان (سجل الناخبين مابين النقاء والاحتيال) وقامت بنشر تقريرين حول التصويت الخاص والعام في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة.